الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر
(تحليل قياسي)

د. محمد عبد الواحد محمد (*)
كلية التجارة – جامعة حلوان

(*) د . محمد عبد الواحد محمد أستاذ مساعد بكلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان ومعار حاليا لكلية العلوم الإدارية – جامعة الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية ، حصل على الدكتوراه في مايو ١٩٩١ من جامعة كيل بالمملكة المتحدة البريطانية في موضوع "تخصيص الموارد الاقتصادية في مزارع مصر الحكومية"، تتركز اهتماماته البحثية في مجالي الاقتصاد الدولي واقتصاديات التنمية.

ملخـــص

يهـدف هذا البحث إلى اختبار العلاقـــة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفـترة (١٩٧٢-٢٠٠٢). وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم بناء: (١) خمسة نماذج انحدار تقيس أثر الصادرات بأنواعها المختلفة (الزراعية، والصناعية، والبترولية، والخدمية، والإجمالية) على الـنمو الاقتصادي، و(٢) عشرة نماذج انحدار تعتمد على سببية Granger لتوضح طبيعة واتجاه العلاقـة بيـن الصـادرات بأنواعهـا المختلفة والـنمو الاقتصـادي. وتـم إجراء اختبارات Correlogram والجـذور الأحادية Unit Roots على بيانات السلسلة الزمنية Time-Series Data المستخدمة، واتضح منها عدم سكون Non-Stationary البيانات عند مستوياتها الصفرية Levels وسـكونها Stationary عند الفروق الأولى First Differences. فضلا عن الاستفادة مـن اختبار التكامل المشترك Cointegration الذي أوضح العلاقه طويله الأجل بين المتغيرات المسـتخدمة في نماذج السببية. وأوضحت نتائج تقدير النماذج السابقة التأثير الإيجابي والمعنوي لصادرات الخدمات والصادرات الإجمالية على النمو الاقتصادي، والتأثير الإيجابي غير المعنوي للصـادرات الصـناعية والبترولية على النمو الاقتصادي. وأكدت نتائج نماذج سببية Granger فرضـية الصـادرات التـي تقـود للـنمو الاقتصادي ELG، فيما يتعلق بالصادرات البترولية والصادرات الإجمالية. وعلى العكس من ذلك أكدت النتائج فرضية النمو الاقتصادي الذي يسبب الصادرات GLE، فيما يتعلق بالصادرات الزراعية والصادرات الصناعية وصادرات الخدمات.

ABSTRACT

The objective of this paper was to test the relationship between exports and economic growth in Egypt during the period (1972-2002). To achieve this objective, we develop: the analysis has carried using: (1) 5 regression models to measure the effect of exports (sectoral and total exports) on economic growth, and (2) 10 Granger causality regression models to examine the nature and the direction of causal relationships between exports and economic growth. The underlying series have tested as non-stationary in levels but stationary in first differences by using correlogram and unit roots tests. Also cointegration test has utilized to judge the long-run relationships among the variables used in the econometric models before performing causality test. The results of econometric analysis indicated that total exports and exports of service sector affect the economic growth in Egypt with positive and significant relationship. In addition to that exports of industrial and petroleum sectors affect the economic growth in Egypt with positive but non-significant relationship. There is unidirectional or bidirectional causality from exports (total exports and exports of petroleum sectors) to GDP with positive relationship. This has supported the export-led growth hypothesis. In contrary, there is unidirectional causality from GDP to exports (exports of agricultural, industrial and service sectors). This has supported the Growth-led export hypothesis.

In short, these findings suggest Egypt's capacity to progress and continue on economic development will depend on her performance in developing and increasing exports of service sector which forms more than 50% of total exports, in addition to increasing her industrial and petroleum exports. Also, achieving high rates of economic growth is essential to increase exports of agricultural, industrial and service sectors.

١. مقدمة

يعد النمو الاقتصادي أساس التنمية الاقتصادية التي تعتبر أحد الأهداف الرئيسية لكل مجتمع فـي العـالم، وتعتبر الصادرات أحد القوى الأساسية الدافعة لإحداث النمو الاقتصادي. ومن هنا تشـير فرضـية الصادرات التي تقود النمو Export-Led Growth (ELG) Hypothesis أو اسـتراتيجية ترقية الصادرات Export Promotion Strategy[١]، في أدبيات التجارة الدولية، إلى العلاقة الإيجابية التي تربط بين الصادرات والناتج الإجمالي الحقيقي، والتي تعكس مقولة أن سياسـات توجـيه الصـادرات Export-Oriented Policies هي التي تسهم في إحداث النمو الاقتصـادي. ويأتي الأساس النظري لهذه المقولة من الإطار الكينزي الذي يوضح أن الزيادة في الصـادرات تـؤدي، من خلال مضاعف التجارة الخارجية، إلى التوسع في الناتج، وتخفيف قيد الصـرف الأجنبي الذي يسمح بزيادة واردات رأس المال والسلع الوسيطة اللازمة لإحداث النمو الاقتصـادي، بالإضـافة إلى تعزيز الكفاءة من خلال المنافسة التي تؤدي إلى ظهور اقتصاديات الحجـم Economies of Scale وانتشار المعرفة الفنية في الإنتاج، وهي مصادر هامة لإحداث النمو الاقتصادي (Abdulnasser and Manuchehr, 2000). ومن هنا تقترح نظرية التجارة الدولية والتنمية أن نمو الصادرات يسهم إيجابيا في إحداث النمو الاقتصادي وأن الناتج يؤثر كذلك في الصادرات.

لقـد اسـتحوذ موضوع نمو الصادرات الذي يقود للنمو الاقتصادي على حيز كبير من أدبـيات التنمـية والـنمو لعقود عديدة، وتركزت المناقشات حول ما إذا كان نمو الصادرات هو المحـرك الأساسـي للنمو الاقتصادي Engine of Economic Growth في الدول الأقل نموا LDCs[٢] أو العكـس، أم توجـد علاقة متزامنة بينهما (Nurkse، 1961). وعلى مدى العقود الأخـيرة، تـم اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، التي وجدت أساسها في نظرية الـنمو، بالنسـبة لعـدد كبـير من الدول وفي عدد كبير من الأدبيات، وأشارت نتائج الدراسات التطبيقـية Empirical Studies التـي اعـتمدت علـى اختبار السببية Causality Test بين الصـادرات والـناتج [٣] إلى اختلاف وتناقض هذه الدراسات بالنسبة للدول. فبينما دعمت بعض الدراسات [٤] والتجارب [٥] فرضية الصادرات التي تقود للنمو ELG، لم يدعم البعض الآخر [٦] علاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

ويكتسـب نمـوذج للسـببية بيـن الصـادرات والـنمو الاقتصادي بعدا هاما بالنسبة لاسـتراتيجيات التنمية في الدول الأقل نموا، وخاصة بالنسبة لمخططي السياسة الاقتصادية. فإذا كان نمو الصادرات هو الذي يسبب النمو الاقتصادي، فان إستراتيجية الصادرات التي تقود للنمو تعـد ملائمة للدولة محل البحث، لكن إذا جرت عملية السببية في الاتجاه المعاكس (أي أن النمو الاقتصـادي هـو الذي يسبب نمو الصادرات) [٧]، فهذا يعني أن تحقيق درجة معينة من التنمية يصـبح متطلبا أساسيا للدولة لزيادة صادراتها (Moschos, 1989; Chow; 1987). أما سببية الاتجـاه الثنائـي Bidirectional Causality بيـن الصـادرات والنمو الاقتصادي، فتعني أن أحداهما يقود الآخر.

لقد تم اختبار علاقة السببية القائمة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بالنسبة لمصر في عـدد مـن الدراسات الاقتصادية [٨]، وجاءت نتائج هذه الدراسات مختلطة Mixed ومتعارضة Contradictory. فبيـنما دعمت دراسات كل من Jung وMarshall (1985)، وRiezman وآخرين (1996)، التي أجريت على بيانات سلسلة زمنية Time-Series Data لعدة دول نامية خلال فترات زمنية متباينة، فرضية الصادرات التي تقود للنمو ELG، لم تدعم النتائج التطبيقية، التي تم التوصل إليها من خلال اختبارات السببية ذات الاتجاهين Bivariate Causality المنفذة بواسطة كل من Krueger (1978)، وRam (1987)، وHutchinson وSingh (1992)، و Dodaro (1993)، وSharma وDhakal (1994)، علاقة السببية التي تجري بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر [٩].

ويـرجع وجـود هـذه الاخـتلافات والتعارضات في نتائج الدراسات السابقة في حالة الاقتصـاد المصري إلى غياب نموذج سببية متوافق Consistent ومحدد بدقة. ويعزى ذلك إلى واحـد أو أكـثر مـن المشـاكل الآتـية: (١) اختلاف فترات السلاسل الزمنية وطرق التقدير المسـتخدمة، و(٢) عـدم تضمين متغير ثالث مهم (بخلاف الصادرات والنمو الاقتصادي) مثل الـواردات، والاسـتثمار، والإنفـاق الحكومـي [١٠]، و(٣) عـدم تحديد المتغيرات الحقيقة لنمو الصادرات والنمو الاقتصادي في النموذج المستخدم [١١]. ويؤدي كل ذلك، بالإضافة إلى اختلاف وتعـارض النـتائج، إلى تقديرات معاملات منحيزة وغير متوافقة، وبالتالي ارتباطات سببية غير صحيحة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

لذلك فإن الهدف من هذا البحث هو مخاطبة المشاكل السابقة من خلال إعادة تأكيد الدليل Evidence لصالح أو ضد فرضية الصادرات التي تقود النمو ELG بالنسبة لمصر عن طريق اسـتخدام بيانات سلاسل زمنية للفترة (١٩٧٢-٢٠٠٢). وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، يتم إتباع نظرية النمو الحديثة New Growth Theory باستخدام سببية جرانجر Granger Causality، التي يتم إجرائها هنا خارج الطريقة المعيارية المستخدمة في الدراسات السابقة، والتي تركز على تأثير إجمالي الصادرات ككل على النشاط الاقتصادي، عن طريق الأخذ في الحسبان مدى كفاءة وتأثـير صـادرات كـل قطاع اقتصادي على حدة على النمو الاقتصادي (الصادرات الزراعية، والصـادرات الصناعية، وصادرات البترول، وصادرات الخدمات)، وبالتالي مساعدة المخططين علـى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بالشكل الذي يرفع إنتاجيتها. وهذا ما يميز هذا البحث عـن الأبحـاث الأخـرى التـي تم تنفيذها على مصر، بتناوله دراسة تأثير صادرات كل قطاع اقتصـادي على حدة، بالإضافة إلى الصادرات الإجمالية [١٢]، على النمو الاقتصادي في مصر، ومن هنا تبرز أهمية هذا البحث.

٢,١ فرضيات البحث Hypotheses

يقوم هذا البحث على اختبار الفرضيات الآتية:

١. إن نمـو الصـادرات بأنواعهـا المخـتلفة (X_i) (الزراعية، والصناعية، والبترولية، والخدمية، والإجمالية) لايؤثر على النمو الاقتصادي (Y) في مصر[١٣].
٢. إن زيادة الصادرات بأنواعها المختلفة لايسبب النمو الاقتصادي ELG.
٣. إن النمو الاقتصادي لايسبب زيادة الصادرات بأنواعها المختلفة GLE.
٤. إنه لاتوجد علاقة سببية مزدوجة ذات اتجاهين بين الصادرات بأنواعها المختلفة والنمو الاقتصادي.

وتنقسـم كل فرضية رئيسية من الفرضيات السابقة الى خمسة فرضيات جزئية لتعبر كل فرضية مـنها عـن تأثير أو طبيعة العلاقة بين كل نوع من انواع الصادرات والنمو الاقتصادي، وبذلك يكـون لدينا عشرون فرضية يجب اختبارهم في هذا البحث. وتعبر هذه الفرضيات عن فرضية العـدم Null Hypothesis (H_0) مقابل الفرضية البديلة Alternative Hypothesis (H_1) التي يتم قبولها في حالة رفض فرضية العدم.

ومن المفترض، أن تساعد نتائج اختبارات هذه الفرضيات المسئولين ومتخذي القرار على تبنـي استراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل لتطوير قطاعات التصدير، والمساعدة في عملية النمو الاقتصادي، فضلا عن التعرف على مدى نجاح مصر في توسيع قاعدتها التصديرية.

٣,١ منهجية البحث Methodology

لتحقـيق هـدف هذا البحث الذي يحاول اختبار الفرضيات سالفة الذكر، تم الاعتماد بشكل أساسي على أسلوب التحليل القياسي الكمي Quantitative، بجانب التحليل الكيفي Qualitative ، مـن خـلال بناء: (١) خمسة نماذج انحدار Regression Models توضح أثر الصادرات بأنواعهـا المخـتلفة (الزراعـية، والصـناعية، والبترولـية، والخدمية، والإجمالية) على النمو الاقتصادي وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، و(٢) عشرة نماذج انحدار تعتمد على سببية Granger لبحث طبيعة واتجاه العلاقة بين الصادرات بأنواعها المختلفة والنمو الاقتصادي.

وتـم الاسـتعانة ببيانات الصادرات والنمـو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٧٢-٢٠٠٢) لتقدير معاملات النماذج السابقة، وذلك بعد إجراء العديد من الاختبارات المخـتلفة للتأكد من سكون Stationary البيانات المستخدمة. وتمثلت هذه الاختبارات في إجراء بعـض الرسوم المرئية Visual Plots، واختبار Correlogram من خلال رسم دالتي الارتباط الذاتي Autocorrelation (AC) Function والارتباط الجزئي Partial Autocorrelation (PAC) Function)، فضـلا عـن اسـتخدام كـل مـن اختـبار Dickey-Fuller (DF) و Augmented Dickey-Fuller (ADF) للـتأكد مـن وجود جذور أحادية Unit Roots(عدم سكون) عند مستويات Levels البيانات. وتم استخدام طريقة الفروق Differences للتخلص من الجذور الأحادية والتوصل إلى درجة الفروق المناسبة لسكون البيانات. كذلك تم التأكد من درجة تكـامل المتغـيرات Order of Integration ووجـود علاقـة طويلـة الأجل Long-Run Relationship بين المتغيرات المستخدمة في النماذج من خلال استخدام اختبار التكامل المشترك Cointegration قبل إجراء اختبارات سببية Granger.

ولتحقـيق هـدف البحث وتغطية الجوانب المختلفة التي تم الإشارة إليها سابقا، تتضمن خطة البحث خمسة أجزاء - بعد المقدمة -، يتناول الجزء الأول، تحليل علاقة الصادرات بالنمو الاقتصـادي وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر، ويقدم الجزء الثاني، عرض للإطار الـنظري لموضـوع الدراسـة، الـذي يتناول تحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وعـرض الدراسـات السـابقة التي تشمل دراسات الدولة المقطعية، ودراسات السلسلة الزمنية. ويتناول الجزء الثالث، النماذج القياسية المستخدمة في البحث والبيانات، ويستعرض الجزء الرابع نتائج التحليل القياسي، وأخيرا يتناول الجزء الخامس الخلاصة وتوصيات الدراسة.

٢. الصادرات والنمو الاقتصادي وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر

انتهجـت مصـر، فـي العقـود الأخـيرة الماضية، استراتيجية الصادرات التي تقود للنمو الاقتصادي ELG، حيث أصبحت قضية تنمية الصادرات أحد القضايا الأساسية التي تشغل اهتمام المفكريـن والمسئولين، باعتبارها وسيلة هامة لعلاج العديد من المشاكل الاقتصادية المزمنة كتلك المـتعلقة بالعجـز فـي مـيزان المدفوعات وسد الفجوة بين الصادرات والواردات. وتجلى ذلك الاهتمام من قبل الحكومة في إنشاء العديد من المؤسسات الحكوميـة وخاصة المعنية بالصادرات (١٤)، والتوقيع على العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية، وإقامة المناطق الحرة، ومنح بعض الحوافز الجمركية والضريبية، وتبسيط إجراءات التصدير، وتخفيض سعر الصرف.

وعلى الرغم من هذه الجهود، إلا أن النجاح الذي تحقق في هذا المجال مازال غير كافيا، والدليل على ذلك تواضع حصيلة الصادرات مقارنة بالمبالغ المنفقة على الواردات، كما توضح بيانات جدول رقم (١) بالملحق الإحصائي، انه خلال الفترة (١٩٧٢-٢٠٠٢) بلغ متوسط الصادرات السلعية، بالأسعار الجارية، ٧,٦ بليون جنيه فقط مقارنة بمتوسط الواردات السلعية الذي بلغ ٢١,٤ بليون جنية، مع تحقيق عجز في الميزان التجاري قدره ١٣,٧ بليون جنيه. وبلغ هذا العجز قمته في عام ١٩٩٩ (٤٢,٨ بليـــون جنيه) وأدناه في متوسط الفـــترة ٧٢-١٩٨٤ (٢ بليون جنيه).

وعلى المستوى القطاعي. كما يوضح جدول رقم (٢) بالملحق الاحصائي، احتلت قيمة صـــادرات الخدمـات بالأسعار الثابتة (أسعار عام ١٩٨٥) المرتبة الأولى محققة نسبة متوسطة قدرها ٥٥,٩% من إجمالي الصادرات خلال الفترة (١٩٧٢-٢٠٠٢)، يليها في المرتبة صادرات البـترول ومنـتجاته بمتوسـط قدره ١٧,٣%، ثم الصادرات الصناعية بمتوسط قدره ١٣,٨%، وأخـيرا تأتـي الصادرات الزراعية بمتوسط قدره ١٣,٣% من إجمالي الصادرات خلال الفترة المذكـورة. كذلـك يوضـح شكل رقم (١) المأخوذ من بيانات الجدول السابق (رقم ٢)، تذبذب حصيلة الصادرات بأنواعها المختلفة خلال فترة الدراسة، حيث وصلت الصادرات الإجمالية قمتها عام ١٩٩١ (١٤,٨ بليون جنيه) ووصلت أدناها في عام ١٩٧٢ (١,٨ بليون جنيه). كذلك تذبذبت الصـــادرات القطاعـية خلال فترة الدراسة. ويتضح من شكل رقم (١) أن متغيرات الصادرات الحقيقـية تـأخذ الاتجاه التصاعدي Trending Upward، باستثناء متغير الصادرات الزراعية الذي أخذ الاتجاه التنازلي Trending Downward خلال فترة الدراسة، على الرغم أن الاتجاه العام غير مستقر ويتسم بالتذبذب بالنسبة لكل متغيرات الصادرات.

شكل رقم (١) الصادرات الإجمالية والقطاعية بالأسعار الثابتة (أسعار ١٩٨٥) خلال الفترة (٧٢-٢٠٠٢)

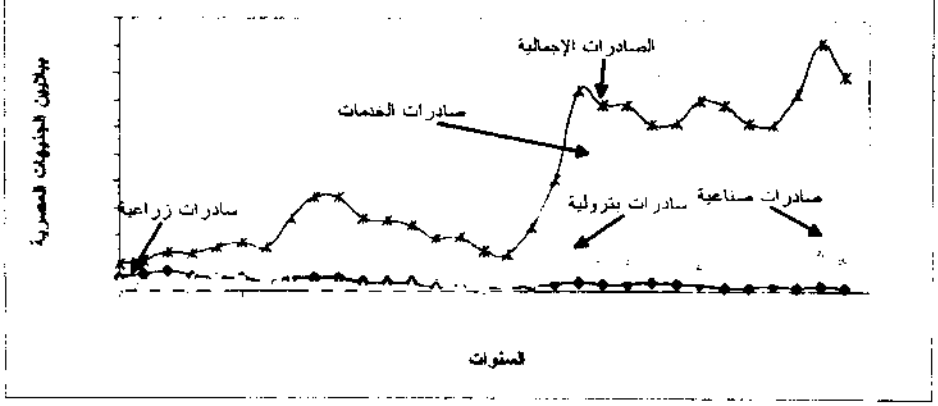

وتوضـــح بـيانات جـدول رقم (٣) بالملحق الإحصائي، أن متوسط نسبة الصادرات الإجمالـية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغت ١٨,٦% خلال فترة الدراسة (١٩٧٢-٢٠٠٢)، وفي عام ١٩٩٩، بلغت نسبة الصادرات الإجمالية ١٢,٢% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهـــي نسبة متواضعة مقارنة بدول نامية أخرى وصلت فيها النسبة خلال نفس السنة إلى حوالي ٩٨% فـــي مالـــيزيا، و٢٩% في تونس، و٢٨% في المغرب (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠١). وحافظـــت الصـــادرات القطاعية على أهميتها النسبية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال

فـترة الدراسة، حيث احتلت صادرات الخدمات المرتبة الأولى، يأتي بعدها الصادرات البترولية، ثـم الصـــناعية، بخلاف الصادرات الزراعية، التي بلغ متوسط نسبتها ٤,٤% من الناتج المحلي الإجمالـــي الحقيقي خلال الفترة (٧٢-١٩٨٤)، مسجلة المرتبة الثانية بعد صادرات الخدمات، ثم انخفضت لتصل إلى ٥,٤% مسجلة المرتبة الرابعة والأخيرة (جدول رقم ٣ بالملحق الإحصائي).

كذلك تذبذب معدل نمو الصادرات الإجمالية والقطاعية بالأسعار الثابتة من سنة لأخرى خـــلال فـــترة الدراســـــة (١٩٧٢-٢٠٠٢) وبلـــغ متوسط النمو ٢٢,٧% بالنسبة للصادرات الإجمالـــية، و٣,٩% للصادرات الزراعية، و٢٦,٥% للصادرات الصناعية، و٤٦% للصادرات البترولـــية، و٣٣,٥% للصادرات الخدمية. وسجل نمو الصادرات الإجمالية تذبذب ملحوظ خلال الفـــترة المذكـــورة، حيث بلغ متوسط النمو ١٠,٧% سنويا خلال الفترة (٧٢-١٩٨٤)، ثم ارتفع ليصـــل إلى ١٧,٢% خـــــلال الفترة (٨٥-١٩٩٠)، ثم انخفض إلى ١٣,١% خـــــــلال الفـــترة (٩١-١٩٩٦)، ثـم ارتفـــع بعد ذلك ليصل إلى ١٨,٤% خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٢)، وينطبق نفس الوضع على الصادرات القطاعية (جدول رقم ٤ بالملحق الإحصائي).

وتواجـــه صادرات مصر مشاكل مزمنة تتمثل في قاعدة الصادرات المحدودة والاعتماد الكبـــير على صادرات الخدمات، التي تشكل أكثر من ٥٠% من الصادرات الإجمالية، وانخفاض الأســـعار لعدد كبير من السلع التصديرية، وغياب التنسيق بين أجهزة الصادرات، بالاضافة إلى مشـــاكل خاصـــة بالإنـــتاج والتســـويق والنقل، والسياسات التسويقية والاقتصادية، وقضايا النفاذ للأسواق الخارجية [١٥].

ولقـــد شـــهدت مصر، التي تعتبر ذات اقتصاد متواضع النمو نسبيا (حققت معدلات نمو متوسطة بلغت حوالي ٥% خلال فترة الدراسة)، تذبذب في معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي، حيث بلغ متوسط معدل النمو ٦,٣% سنويا خلال الفترة (٧٢-١٩٨٤)، تبعه متوسط معدل نمو ٥ % سنويا خلال الفترة (٨٥-١٩٩٠)، ثم متوسط ٤,١% خلا الفترة (٩١-١٩٩٦)، ونمو متوسط قـــدره ٥,١% خلال الفترة (٩٧-٢٠٠٢) (جدول رقم ٥ بالملحق الإحصائي). كذلك يوضح شكل رقم (٢) أن معدل النمو السنوي تذبذب خلال فترة الدراسة وحقق معـــدلات سلبية قدرها ٢,٥% و٥,١% فـــي عامي ١٩٧٤ و١٩٨٢، على التوالي، مع تحقيق اتجاه تنازلي، هذا على الرغم أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أخذ الاتجاه التصاعدي مع التذبذب (شكل رقم ٣).

ويرجع سبب تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى عدد من المشاكل المالية والاقتصـــادية والهيكلـــية، مثل الإنفاق العام غير المرن وعبء المديونية الكبير الذي قيد التوسع المالـــي للقطاع العام الذي يقود الاستثمار، وتقييد القطاع الخاص بمجموعة من التنظيمات المكثفة والتدخل الحكومي ومشاكل بيئة السياسة الاقتصادية غير المؤكدة . ولقد كانت هناك محـــاولات

شكل رقم (٢) نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار ١٩٨٥)
خلال الفترة (٧٢-٢٠٠٢)

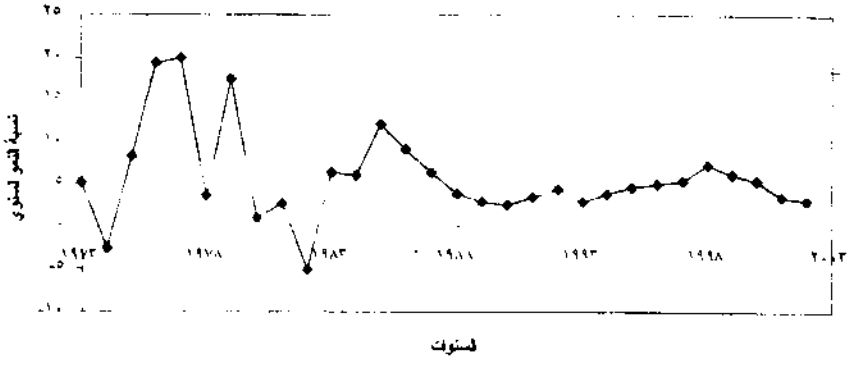

شكل رقم (٣) تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار ١٩٨٥
خلال الفترة (٧٢-٢٠٠٢)

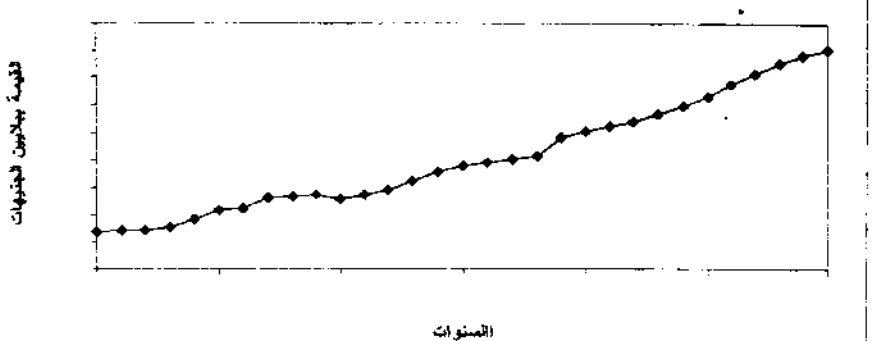

شكل رقم (٤) نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات التضخم خلال الفترة (٧٢-٢٠٠٢)

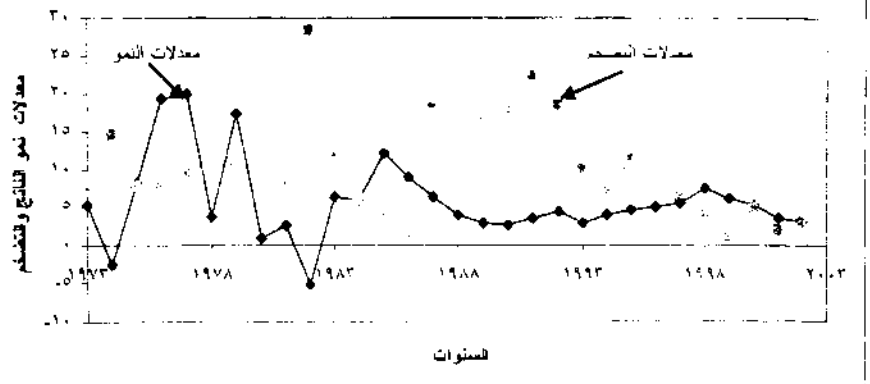

جادة في السنوات الأخيرة لتحويل الاقتصاد وإحداث إصلاحات وتغيرات هيكلية تهدف إلى جعل الصادرات آلة للنمو الاقتصادي، وتجلى ذلك في انخفاض معدلات التضخم من متوسط قدره ١٣,٩% خلال الفترة (٨٥-١٩٩٠)، إلى متوسط ١٢,٧% خلال الفترة (٩١-١٩٩٦)، ثم ٣,٥% خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٢) (جدول رقم ٦ بالملحق الإحصائي). وكما يوضح شكل رقم (٤) أن هناك تطور في الاتجاه العكسي بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم، أي عندما يكون النمو متزايد يكون التضخم متناقص والعكس صحيح.

مما سبق يتضح أن هناك تذبذب في الصادرات الإجمالية والقطاعية والنمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة (١٩٧٢-٢٠٠٢)، لكن هل تؤثر الصادرات بأنواعها المختلفة في النمو الاقتصادي؟ وهل تسبب الصادرات النمو الاقتصادي؟ أم العكس هو الصحيح؟ وهل توجد هناك علاقة ثنائية بين الصادرات بأنواعها المختلفة والنمو الاقتصادي؟ أم لاتوجد هذه العلاقة؟ هذه الأسئلة يصعب الإجابة عليها نظريا وتمثل واقع تطبيقي، ويتم الإجابة عليها من خلال الدليل العملي Empirical Evidence، وهذا موضوع الاجزاء الباقية من هذا البحث والتي نبدأها بالإطار النظري للنماذج القياسية المستخدمة في هذا البحث.

٣. الإطار النظري Theoretical Framework

نوضح في هذا الجزء الإطار النظري من خلا عرض لتحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وعرض للدراسات السابقة كالآتي:

١,٣ تحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

لقد تم تبني استراتيجية الصادرات التي تقود للنمو ELG أو استراتيجية التوجه الخارجي Outward-Orientation Strategy كبديل كفء لاستراتيجية التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات Import Substitution Industrialization أو استراتيجية التوجه الداخلي Inward-Orientation Strategy للتنمية [١٦]، وذلك لأن التوجه الخارجي يؤدي إلى نمو أعلى للإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج Total-Factor Productivity (TFP) (Kavoussi, 1984)، ويشجع على الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، بالإضافة إلى أن المنافسة في السوق العالمي تؤدي إلى تحسين جودة المنتجات المصدرة وإجبار المنتجين المحليين على زيادة الكفاءة، فضلا على أن تحرير الصرف الأجنبي، باعتباره أحد متطلبات استراتيجية الصادرات التي تقود للنمو، يؤدي إلى التقليل من انعدام الكفاءات التخصيصية Allocative Inefficencies للرقابة على الصرف (Krueger, 1978).

وطبقا لنظرية التجارة Trade Theory، يوجد هناك عدد من الأسباب التي تدعم استراتيجية الصادرات التي تقود للنمو ELG وهي: أولا، أن نمو الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب على ناتج الدولة وبالتالي زيادة الناتج الحقيقي، ثانيا، أن التوسع في الصادرات يؤدي إلى زيادة التخصص في إنتاج سلع التصدير، وبالتالي زيادة مستوى الإنتاجية ورفع المستوى العام للمهارات في قطاع الصادرات، وهذا ما يؤدي بالتالي إلى إعادة تخصيص الموارد من القطاع غير التجاري غير الكفء نسبيا إلى قطاع الصادرات ذو الإنتاجية الأعلى، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى نمو الناتج. كذلك تؤدي السياسة التجارية للتوجه الخارجي إلى النجاح في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة وممارسات الإدارة الأفضل التي تؤدي إلى تحقيق مكاسب كفاءة إضافية، ثالثا، إن الزيادة في الصادرات تؤدي إلى إلغاء القيد على الصرف الأجنبي مما يساعد على استيراد المدخلات اللازمة لمواجهة الطلب المحلي، وبالتالي تحقيق التوسع في الناتج. كذلك

ســنوات لــنمو الناتج الحقيقي ومتوسط ٣ سنوات للنصيب النسبي للتغير في الصادرات بالنسبة للناتج. بالإضافة إلى تلك المتغيرات استخدمت الدراسة متغيرات أخرى (متوسط ٣ سنوات لنسبة الاستثمار للناتج، ومتوسط ٣ سنوات لنمو قوة العمل، ومتغير عشوائي لفترة ماقبل عام ١٩٧٣)، وجاءت النتائج مؤيدة للفرضية المذكورة ELG.

كذلك استخدمت دراسة Singer و Gray (1988) الارتباط الصفي على بيانات مقطعية مجمعــة لإحــدى وخمسين دولة نامية للفترات (١٩٦٧-٧٣)، و(١٩٧٣-٧٧)، و(١٩٧٧-٨١)، لاختــبار العلاقة بين متوسط نمو الناتج القومي الحقيقي GNP ومتوسط نمو الصادرات الحقيقية، وجــاءت النتائج مؤيدة لفرضية الصادرات التي تقود للنمو في معظم دول المجموعة. واستخدمت دراســة Fosu (1990) طريقة المربعات الصغرى العادية OLS على بيانات ٢٨ دولة أفريقية للفــترات (١٩٦٠-٧٠) و(١٩٧٠-٨٠) لاختــبار العلاقــة بين متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقــي ومتوسط نمو صادرات السلع الحقيقية. واستخدمت الدراسة متغيرات أخرى في القياس (متوسط نسبة الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نمو قوة العمل)، وجاءت النتائج مؤيدة لفرضــية الصــادرات التي تقود للنمو. واستخدمت دراسة Coppin (1994) طريقة المربعات الصــغرى العادية OLS لبيانات ٥٩ دولة نامية للفترة (١٩٨٠-٨٨) لاختبار العلاقة بين متوسط نمــو الــناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومتوسط نمو الصادرات الحقيقي، بالإضافة إلى استخدام عوامل أخرى في القياس (متوسط نمو قوة العمل، ومتوسط النمو في استهلاك الطاقة، والتغير في عــرض الــنقود كنســبة مــن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي). وجاءت النتائج مؤيدة لفرضية الصادرات التي تقود للنمو.

وتأتــي بعد ذلك دراسة Yaghmaian و Ghorashi (1995) التي استخدمت طريقة المــربعات الصغرى OLS على بيانات ٣٠ دولة نامية للفترة (١٩٨٠-٩٠) لاختبار العلاقة بين متوســط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على متوسط نمو الصادرات الحقيقي، بالإضافة إلى استخدام نسبة الاستثمار للناتج، ومتوسط النمو في العمالة الكليــة، وجاءت النتائج برفض فرضية الصــادرات التي تقود للنمو. ودراسة Fosu (1996) التي استخدمت طريقة المربعات الصغرى علــى بيانات ٧٦ دولة نامية خــلال الفترات (١٩٦٧-٧٣)، و(١٩٧٣-٨٠)، و(١٩٨٠-٨٦) ، و(١٩٦٧-٨٦)، لاختــبار العلاقة بين متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على متوسط الصــادرات الحقيقــي، بالإضــافة إلى استخدام عوامل أخرى في القياس (متوسط نمو الاستثمار المحلــي الإجمالــي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، وجاءت النتائج مؤيدة لفرضية الصــادرات التي تقود للنمو. واستخدمت دراسة McNab و Moore (1998) طريقة المربعات الصــغرى العادية OLS وطريقة المربعات الصغرى ذو الثلاثة مراحــل 3SLS على بيانات ٤١ دولــة نامــية للفترات (١٩٦٣-٧٣) و(١٩٧٣-٨٥) لاختبار العلاقة بين متوسط نمو الناتج المحلــي الإجمالــي ومتوسط نمو الصادرات المرجح بنسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى استخدام عوامل أخرى في القياس (متوسط نمو السكان، ومتوسط الاستثمار لنصيب الــناتج). وأيدت النتائج فرضية الصادرات التي تقود للنمو مع تأييد السببية ذات الاتجاهين (بين الصادرات والنمو) بالنسبة للمتغيرات ذات الارتباط المرتفع.

ولقــد تم توجيه بعض الانتقادات لدراسات الدولة المقطعية الخاصة باختبار العلاقة بين الصــادرات والــنمو الاقتصادي، منها أن النتائج التي يتم التوصل إليها قد تشمل ارتباط مزيف Spurious Correlation بســبب أن الصــادرات تعد جزء من الناتج القومي. كذلك فشلت هذه الدراســات في التمييز بين التلازم الإحصائي Statistical Association، الذي يوضح العلاقة الايجابــية بين الصادرات والنمو، والسببية الإحصائية Statistical Causality، التي توضح أن أحــد المتغيريــن يســبب الأخر، واعتبرت أن التلازم الإحصائي الايجابي يعد دليل على وجود السببية. وهذا يعني أن التلازم الإيجابي يتطابق مع استراتيجية النمو الذي يقود للصادرات GLE ، مــثل تطابقــه مــع استراتيجية الصادرات التي تقود للنمو ELG أو التأثيرات الثنائية لكل من

المتغيرين على الآخر Feedback Effects. كذلك قد يربط كل من الصادرات والناتج علاقة سببية مع مجموعة أخرى من المتغيرات غير المحددة، وهذه السببية العكسية ذات الاتجاهين، والتي لايكون مسموحا بها، قد تقود إلى قواعد قرار غير متوافقة (Judith and Williams, 2000).

بالإضافة إلى ماسبق، تفترض الدراسات السابقة أن معاملات الانحدار ثابتة عبر الدول، وهذا يعني أن دوال الإنتاج ودرجة اختلاف العامل بين الإنتاجيات في القطاعات المختلفة تعتبر واحدة في كل مكان. أيضا تفترض هذه الدراسات عدم الاختلاف بين الدول في هياكلهم المؤسسية والسياسية ورد فعلهم للصدمات الخارجية التي تكون هامة، وخاصة عندما تركز العينات المختارة على الدول التي تظهر إنها متجانسة طبقا لبعض المعايير [١٨]. كذلك فأن عدد كبير من دراسات الدولة المقطعية تستخدم متوسط معدلات النمو التي تحتوي على سوء تحديد وعدم استقرار البارميترات (المعاملات)، لأن المتوسطات تتجاهل التغيرات التي تحدث عبر الوقت بالنسبة لنفس الدولة (McDonald and Roberts, 1996). ولقد أدت المشاكل السابقة المصاحبة للدراسات المقطعية لتحليل الصادرات التي تقود للنمو إلى ظهور دراسات السلسلة الزمنية لاختبار السببية، وهذا ماسنوضحه في الجزء التالي.

ثانيا، دراسات السلسلة الزمنية Time-Series Studies

تستخدم هذه الدراسات تقنيات السلسلة الزمنية المتعددة لفحص العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وهو النوع الشائع والمفضل في الدراسات الحديثة وفي هذه الدراسة. ومن هذه الدراسات، دراسة Krueger (1978) التي أجريت على بيانات سلسلة زمنية Time-Series Data للفترة (١٩٥٤-٧١) على عشرة دول نامية منها مصر، مستخدمة تحليل الانحدار القائم على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائيا بين الصادرات والنمو الاقتصادي. وتوصلت إلى نفس النتيجة دراسة Fajana (1979) على نيجيريا باستخدام بيانات (١٩٥٤-٧٤)، ودراسة Grabowski (1988) على اليابان باستخدام بيانات (١٨٨٥- ١٩٤٠)، ودراسة Afxentiou و Serleties (1989) على كندا باستخدام بيانات الفترة (1870-1985) وعن طريق استخدام الانحدار القائم على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، والفروق الأولى First Differences من خلال استخدام اختبارات الجذور الأحادية Augmented Dicky-Fuller (ADF)، والتكامل المشترك Cointegration، ودراسة Al-Yousif (1997) على أربعة دول خليجية وباستخدام بيانات الفترة (١٩٧٣-٩٣)، ودراسة Dhananjayan و Devi (1997) على ١٢ دولة أسيوية وأوروبية باستخدام الانحدار القائم على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

وأجرى Ram (1987) دراسة على ٨٨ دولة نامية منها مصر وباستخدام بيانات الفترة (١٩٦٠-٨٢) مستخدما أسلوب الانحدار القائم على المربعات الصغرى العادية OLS، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة موجبة معنوية إحصائيا في ٤٤% من دول العينة ومنها مصر، بينما لم تثبت هذه العلاقة في باقي دول العينة. وتوصلت دراسة Salvatore و Hatcher (1991) التي أجريت على ٢٦ دولة نامية باستخدام بيانات (١٩٦٣-٨٥) إلى وجود العلاقة الموجبة المعنوية إحصائيا في معظم دول العينة باستثناء يوغسلافيا، وسنغافورة التي كانت فيها العلاقة عكسية ومعنوية إحصائيا، ودراسة Amirkhalkhali و Dar (1995) على ٢٣ دولة نامية باستخدام بيانات (١٩٦١-٩٠)، والتي وجدت العلاقة الموجبة المعنوية إحصائيا في ١٥ دولة، في حين لم تثبت في دول العينة الأخرى.

وقام Nandi و Biswas (1991) بإجراء دراستهما على الهند باستخدام بيانات الفترة (١٩٦٠-٨٥) وباستخدام سببية Sims الثنائية، وتوصلا إلى تأكيد فرضية الصادرات التي تسبب النمو ELG. وتوصلت إلى نفس النتيجة دراسة Egwaikhide (1992) على نيجيريا باستخدام بيانات (١٩٧٣-٨٨) وباستخدام الانحدار القائم على طريقة المربعات الصغرى

العادية OLS، ودراسة McCarville و Nnadozie (1995) على المكسيك باســـتخدام بيانات (١٩٢٦-٨٨) وسـببية Granger الثنائـية، ودراســة Kwan و Kwok (1995) على الصين لبـيانات الفترة (١٩٥٢-٨٥) وباستخدام سببية Granger الثنائية، ودراسة Thornton (1996) علـى المكسـيك وباسـتخدام بـيانات الفترة (١٩٨٥-٩٢) وسببية Granger الثنائية، ودراسة Karunaratne (1996) على استراليا لبيانات الفترة (١٩٧١-٩٤) وباستخدام سببية Granger لأربعـة متغـيرات، ودراسـة Doyle (1998) علـى ايرلندا باستخدام بيانات (١٩٥٣-٩٣) وباستخدام سببية Granger الثنائية وإجراء اختبار الجذور الأحادية ADF.

وبالإضـافة إلـى الدراسات السابقة التي لم تؤكد فرضية الصادرات التي تسبب النمو ELG، جاءت دراسة Kunst و Marin (1989) التي أجريت على استراليا للفترة (١٩٦٥-٨٥) ورفضـت الفرضـية (الصادرات التي تسبب النمو ELG) بينما أيدت الفرضية المعاكسة (النمو الـذي يسـبب الصـادرات GLE). وتوصـلت إلى نفس النتيجة دراسة Oxley (1993) على البرتغال باستخدام بيانات الفترة ١٨٦٥-٩١) وسببية Granger الثنائية واختبار ADF، ودراسة Mallick (1996) علـى الهند عن الفترة (١٩٥١-٩٢)، ودراسة Shan و Sun (1998) على اسـتراليا وباسـتخدام بيانات الفترة (١٩٧٨-٩٦) وسببية Granger لستة متغيرات ومن خلال إجراء اختبار ADF.

وأكـدت دراسات أخرى وجود سببية ثنائية الاتجاه (من الصادرات للنمو ELG، ومن النمو للصادرات GEL)، مثل دراسة Gupta (1985) على كل من كوريا الجنوبية خلال الفترة (١٩٦٠-٧٩)، وإسـرائيل خلال الفترة (١٩٦٩-٨١)، ودراسة Sung-Shen وآخرين (1990) علـى كوريا الجنوبية، واليابان، وتايوان خلال الفترة (١٩٥٧-٨٧)، ودراسة Jin (1995) على هونـج كونـج، وسنغافوره، وكوريا الجنوبية، وتايوان، ودراسة Karunaratne (1997) على استراليا، ودراسة Shan و Sun (1998) على الصين خلال الفترة (١٩٨٧-٩٦). بينما لم تؤكد دراسـات أخرى وجود أي سببية بين المتغيرين (الصادرات والنمو) وفي أي اتجاه ، مثل دراسة Abhayaratne (1996) على سريلانكا باستخدام بيانات الفترة (١٩٦٠-٩٢)، وباستخدام سببية Granger لثلاثة متغيرات.

كذلـك أجريت دراسات أخرى عديدة على دول عديدة وفترات مختلفة، وجاءت النتائج متبايـنة فـي كـل دراسة من هذه الدراسات، فعلى سبيل المثال، توصلت دراسة Grabowski وآخريـن (1990) التـي أجريت على اليابان خلال الفترتين (١٨٨٥-١٩٣٩) و (١٩٥٢-٨٠) وباسـتخدام سـببية Granger لخمسة متغيرات، إلى رفض فرضية الصادرات التي تسبب النمو ELG خـلال الفـترة الأولى (١٨٨٥-١٩٣٩)، بينما تم تأكيد نفس الفرضية خـــلال الفترة الثانـية (١٩٥٢-٨٠). وتوصـلت دراسة Kwan و Cotsomotis (1991) التي أجريت على الصين خلال الفترتين (١٩٥٢-٨٥) و (١٩٥٢-٧٩)، إلى وجود سببية ذات اتجاهين خلال الفترة الأولى، بينما عدم وجود سببية على الإطلاق خلال الفترة الثانية. كذلك توصلت دراسة Dodaro (١٩٩٣)، التـي أجريت على ٨٧ دولة خلال الفترة (١٩٦٧-٨٦)، إلى تأكيد سببية Granger بالنسـبة للصادرات التي تقود للنمو ELG بالنسبة لبعض الدول (٨ دول)، وتأكيد فرضية النمو الـذي يسـبب الصادرات GLE بالنسبة لبعض الدول الأخرى ومنها مصر (١٤ دولة)، ووجود سـببية ذات اتجاهيـن بالنسبة للبعض الآخر (٤ دول)، في حين لم يثبت وجود أي سببية بالنسبة لباقـي دول العينة. ووصلت إلى نفس النتيجة دراسة Riezman وآخرين (1996) التي أجريت علـى ١٢٦ دولـة خلال الفترة (١٩٥٠-٩٠)، ودراسة Islam (1998) على ١٥ دولة آسيوية خلال الفترة (١٩٦٧-٩١).

٤. النماذج القياسية والبيانات

لاختـــبار فرضـــيات هذا البحث (المذكورة في ١,١ سابقا)، ومن خلال الاستعانة بالإطار النظري السابق، تم تكوين النماذج القياسية الآتية:

أولا، نموذج الانحدار بين الصادرات والنمو الاقتصادي

يـــتم اختبار الفرضية الأولى عن طريق بناء نموذج الانحدار Regression Model الذي يقيس تأثـــير الصادرات بأنواعها المختلفة، والعامل المبطأ لتلك الصادرات (كعوامل مستقلة) على النمو الاقتصادي (كعامل تابع) في مصر من خلال الدالة الضمنية الآتية:

$$Y_t = a_{1_0} + \sum_{i=1}^{k} a_1 X_t + \sum_{i=1}^{k} a_2 X_{t-i} + v_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيـــث تشير Y_t إلى النمو الاقتصادي الحقيقي متمثلا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP، وتشـــير $\sum_{i=1}^{k} X_t$ إلـــى الصـــادرات بأنواعهـــا المخـــتلفة، التي تنقسم إلى خمسة أنواع (متغـــيرات) هـــي صـــادرات القطـــاع الزراعي ($X1$)، وصادرات القطاع الصناعي ($X2$)، وصـــادرات قطـــاع البترول ($X3$)، وصادرات قطاع الخدمات ($X4$)، والصادرات الإجمالية (X_5). وبذلـــك تنقسم الدالة الضمنية (١) إلى خمسة دوال ضمنية تقيس كل منها تأثير كل نوع من أنواع الصادرات على النمو الاقتصادي. أما $\sum_{i=1}^{k} X_{t-i}$ فتشير إلى الصادرات الحقيقية المبطأة Lag Length ($i = 1,2,\ldots\ldots$)، حيـــث يـــتم تحديـــد طـــول فترة الإبطاء طبقا لمعيار كل من Akaike Information Criterion (AIC) و Schwartz Bayesian Criterion (SBC)، حيـــث توضـــح هـــذه المعايير العدد المناسب للصادرات المبطأة الذي تكون فيه بيانات السلسلة الزمنية خالية من الخطأ الإرتباطي أو التسلسلي Serial Error.

ثانيا، نموذج السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي

علـــى الـــرغم أن تحلـــيل الانحدار يتعامل مع تبعية متغير (المتغير التابع) لمتغيرات أخرى (المتغيرات المستقلة)، إلا أنه ليس من الضروري أن يتضمن وجود سببية، وهذا يعني أنه وجود علاقة تأثيرية بين الصادرات والنمو الاقتصادي لايخي بالضرورة وجود سببية بينهما. ولاختبار فرضـــيات الســـببية بيـــن الصـــادرات والـــنمو الاقتصادي السابق الإشارة إليها في الجزء ١,١ (فرضـــيات ٢-٤) نقـــوم ببناء نموذج سببية Causal Model يعتمد على هيكل السببية الثنائي لجرانجـــر والمعـــروف فـــي الأدبـــيات الاقتصادية باسم سببية جرانجر Granger Causality (Granger, 1969)، والـــذي يعـــد ملائـــم ومستخدم في معظم الدراسات لاختبار تلك العلاقة. ويفـــترض اختـــبار ســـببية Granger أن المعلومات المرتبطة بالتنبؤ باتجاه المتغيرات المتعلقة بالصادرات والنمو الاقتصادي، X و Y، تكون كامنة فقط في بيانات السلسلة الزمنية الخاصة بهذه المتغيرات.

وطـــبقا لمـــا ســـبق، تم بناء نموذج متعدد يعتمد على سببية جرانجر Granger السابق تحلـــيلها، لاختـــبار علاقـــة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، من خلال نماذج الانحدار التالية[١٩]:

$$Y_t = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i X_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_i Y_{t-i} + u_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$X_t = \sum_{i=1}^{m} \lambda_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{m} \delta_j Y_{t-j} + u_{2t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيـث تعبر u_{1t} و u_{2t} عن معاملات الخطأ Error Terms التي لاتملك ارتباط تسلسلي. وتشير Y إلـى الـناتج المحلـي الإجمالي الحقيقي، وتشير X إلى حجم الصادرات الحقيقي. وتهدف المعادلـة (٢) إلـى اختـبار فرضية العدم Null Hypothesis، "أن الصادرات لاتسبب النمو الاقتصـادي في مصر"، وتوضح أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنة الحالية Y_t يرتبط بالقيم السابقة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بالإضافة إلى الصادرات. أما المعادلة (٣) فتهدف إلى اختبار فرضية العدم، "أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لايسبب الزيادة في الصادرات فـي مصـر"، وتوضـح أن الصـادرات الحقيقـية في السنة الحالية X_t ترتبط بالقيم السابقة للصـادرات، بالإضـافة إلـى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتشير الصادرات هنا إلى أنواع الصادرات المختلفة (الزراعية، والصناعية، والبترولية، والخدمية، والإجمالية).

ويمكـن التميـيز هـنا بيـن أربعـة نمـاذج للسـببية: (١) سـببية في اتجاه واحد Undirectional Causality مـن X إلى Y، وتحدث عندما تكون المعاملات المقدرة للمتباطئ X فـي المعادلـة (٢) مختلفة إحصائيا عن الصفر كمجموعة ($\sum \alpha_i \neq 0$)، وعندما لاتكون مجموعـة المعـاملات المقـدرة للمتباطـئ Y فـي المعادلـة (٣) مختلفة إحصائيا عن الصفر ($\sum \delta_j = 0$)، و(٢) سـببية عكسـية فـي اتجاه واحد من Y إلى X، وتحدث عندما لاتكون مجموعـة معاملات X المتباطئ في المعادلة (٢) مختلفة إحصائيا من الصفر ($\sum \alpha_i = 0$)، وعـندما تكـون مجموعـة معاملات Y المتباطئ في المعادلة (٣) مختلفة إحصائيا عن الصفر ($\sum \delta_j \neq 0$)، (٣) سـببية ثنائية في اتجاهين Feedback or Bilateral Causality وتحدث عـندما تكـون مجموعـة معـاملات X و Y معنوية إحصائيا ومختلفة عن الصفر في كل من المعادلتيـن (٢ و٣)، و(٤) عدم وجود سببية Independence، وتحدث عندما لاتكون مجموعة معاملات X و Y معنوية إحصائيا في كل من المعادلتين (٢ و ٣).

وبشكل عام، لأن المستقبل لايستطيع التنبؤ بالماضي، إذا كان متغير X يسبب متغير Y ، فـأن التغيرات في X يجب أن تسبق التغيرات في Y. لذلك إذا ضمنا القيم السابقة أو المتباطئة للمتغير X في انحدار Y على المتغيرات الأخرى المستقلة (بما في ذلك القيم السابقة للمتغير Y)، وأدى ذلك إلـى تحسن التنبؤ بالمتغير Y بشكل كبير، فأن هذا يعني أن X تسبب Y بلغة سببية Granger (Gujarati, 1995).

ولـتقدير الـنماذج القياسـية السـابقة لاختبار الفرضيات السابقة، تم تجميع البيانات المسـتخدمة فـي هذا البحث من عدة مصادر هي: أعداد مختلفة من الجداول الدولية **World Tables** الصادرة عن البنك الدولي **World Bank**، التي تم من خلالها الحصول علي بيانات الصـادرات بأنواعهـا (الإجمالـية، والزراعية، والبترولية، والخدمية) بالمليون دولار أمريكي وبالأسـعار الجارية خلال الفترة (٧٢-١٩٩٦). وتم إتمام سلسلة تلك البيانات (١٩٩٧-٢٠٠٢) عن طريق دوريات مختلفة **للمجلة الاقتصادية** الصادرة عن **البنك المركزي المصري**. أما بيانات الـناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الجارية Current Prices، فقد تم الحصول عليها من أعداد مختلفة من الإحصاءات المالية الدولية **International Financial Statistics (IFS)** الصادرة عن **صندوق النقد الدولي IMF** بالبليون جنيه مصري.

وتم إجراء بعض التعـــديلات على هذه البيانات، مثل تحويل جميع البيانات المستخدمة فـي الـنماذج القياسـية إلى البليون جنيه مصـــــــري من خلال استخدام سعر الصرف المنشـور في الإحصاءات المالية الدولية. فضلا على تحويل جميع البيانات من الأسعار الجارية إلـى الأسعار الثابتة Fixed Prices باستخدام سنة أساس ١٩٨٥، وعن طريق استخدام مخفض الـناتج المحلي الإجمالي GDP Deflator المنشور في الإحصاءات المالية الدولية. ولقد واجهتنا مشـكلة عـدم وجـــــود سنة أساس واحـــــدة لكل السلسلة الزمنية المستخدمة في الدراسة (١٩٧٢-٢٠٠٢)، وهذا ما دفعنا إلى توحيد أساس السلسلة الزمنية باستخدام سنة ١٩٨٥ كسـنة أسـاس. كذلـك تم تحويل بيانات المتغيرات المستخدمة في النماذج القياسية السابقة إلى لوغاريتمات طبيعية Natural Logs (LN).

٥. النتائج

قـبل تقدير معاملات النماذج السابقة وإجراء اختبارات السببية، يجب التأكد من سكون Stationary بـيانات السلاسـل الزمنـية للمتغيرات المستخدمة في النماذج السابقة، والتي غالبا مـايكون معظمهـا غـير ساكن Non-Stationary وتعيق استخدام طريقة المربعات الصغرى العاديـة OLS التي تفترض سكون بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة. ويجب التأكد من سكون البيانات، للتغلب على مشكلة الانحدار الزائف Spurious Regression، والتأكد من أن العلاقات الاقتصادية حقيقية وليست كاذبة أو مزيفة، وبالتالي التوصل إلى نتائج غير خادعة يمكن الاعتماد عليها.

ولقـد بدأنـا الخطوة الأولى في التأكد من سكون بيان المتغيرات المستخدمة في النماذج السـابقة عـن طريق إجراء رسوم مرئية Visual Plots (أشكال ١ و٣ في الجزء الثاني) لهذه البـيانات، واتضـح مـنها أن جميع المتغيرات تأخذ الاتجاه التصاعدي على الرغم من اتسامها بالـتذبذب، باسـتثناء الصـادرات الزراعـية التي تأخذ الاتجاه التنازلي على الرغم من اتسامها بالـتذبذب، وهـذا يعنـي عـدم سـكون هـذه المتغـيرات. هـذا بالإضافة إلى إجراء اختبار Correlogram الـذي يتضـمن ١٦ مـبطأ Lags مـن خـلال رسـم دالتي الارتباط الذاتي Autocorrelation (AC) Function والارتباط الجزئي Partial Autocorrelation (PAC) Function، واتضح منهما أن متغيرات السلاسل الزمنية المستخدمة في نماذج الدراسة المقترحة غـير ساكنة Non-Stationary. كذلك تم استخدام كل من اختبار Dickey-Fuller (DF) و Augmented Dickey-Fuller ADF) للحكم على سكون البيانات من عدمه. من خلال تطبيق معـياري AIC وSBC لاختبار فرضية العدم (أن السلاسل الزمنية غير ساكنة). فإذا كانت قيمة t-statistic المطلقة لكل من DF وADF تزيد عن القيم الحرجة لكل من DF وADF[20]، هذا يعنـي أننـا نـرفض فرضية العدم بأن السلاسل الزمنية غير ساكنة ونقبل الفرضية البديلة بأن السلاسل الزمنية ساكنة والعكس صحيح. ويوضح جدول رقم (١) نتيجة اختبارات DF و ADF، والتـي توضح أن كل المتغيرات المستخدمة كانت تعاني من وجود جذور أحادية Unit Roots (عدم سكون) عند مستوياتها Levels. وباستخدام طريقة الفروق Differences تم التخلص من الجذور الأحادية وأصبحت البيانات ساكنة عند المستوى الأول للفروق First Difference.

جدول رقم (١)
نتائج اختبار الجذور الأحادية Unit Roots Results

المتغيرات	اختبار DF الإحصائي Intercept and Trend	اختبار ADF الإحصائي Intercept and Trend
الناتج المحلي الحقيقي: Y	٢,٠٤-	٢,٠١-
ΔY	*٤,٧٠-	*٤,٥٥-
الصادرات الزراعية: $X1$	٣,٢٠-	٢,٩١-
$\Delta X1$	*٦,٦٦-	*٦,٥٤-
الصادرات الصناعية: $X2$	١,٩٨-	٢,٠٢-
$\Delta X2$	*٦,٧٢-	*٥,٥٣-
الصادرات البترولية: $X3$	٢,١٠-	٢,٤٥-
$\Delta X3$	*٤,٩٢-	*٤,٨٣-
صادرات الخدمات: $X4$	١,٧٩-	٣,٠٠-
$\Delta X4$	**٣,٥١-	٣,٣٧-
$\Delta^2 X4$	*٥,٦١-	*٥,٥٨-
الصادرات الإجمالية: $X5$	١,٩٩-	٢,٩٧-
$\Delta X5$	**٣,٧٣-	**٣,٦٠-

- تشير * إلى المعنوية عند مستوى إحصائي ١%، و ** إلى المعنوية عند مستوى احصائي ٥%.
- تشير Δ إلى المتغير عند الفرق الأول، و Δ^2 إلى المتغير عند الفرق الثاني.

يتضح من جدول رقم (١)، أن درجة التكامل Order of Integration لكافة المتغيرات المستخدمة في النماذج القياسية المقترحة لهذا البحث كانت من الدرجة الأولى I(1). كذلك تم التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل Long-Run Relationship بين المتغيرات المستخدمة في نماذج سببية Granger عن طريق إجراء اختبار التكامل المشترك Cointegration طبقا لمنهج Johansen(1988)، واتضح وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الصادرات والنمو الاقتصادي المستخدمة في نماذج سببية Granger.

ولقد تم تقدير معاملات المعادلة رقم (١) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، مع استخدام عدد مبطأ سنتين باعتباره العدد المناسب طبقا لاختبارات AIC وSBC. وباستخدام برنامج EViews القياسي، تم الحصول على نتائج المعاملات المقدرة لانحدار النمو الاقتصادي على الصادرات القطاعية والإجمالية بالنسبة لمصر، والتي تم تسجيلها في جدول رقم (٢).

وتوضح نتائج جدول (٢)، أن صادرات قطاع الخدمات، والصادرات الإجمالية لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في مصر عند مستوى احتمالي ٥%. وتوضح النتائج أن التغير في صادرات الخدمات، والتغير في الصادرات الإجمالية في السنة الحالية والسنوات السابقة (مبطأ سنتين) تفسر ٨٨% و ٧٩% (قيمة R^2) من التغير في معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة (١٩٧٢-٢٠٠٢)، على التوالي. وتؤكد هذه النتائج أن زيادة صادرات الخدمات، والصادرات الإجمالية بمقدار ١٠% يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار ٣,٩% و٥%، على التوالي. أما بالنسبة لصادرات القطاعات الإنتاجية الأخرى (الصناعية والبترولية والزراعية)، توضح النتائج أن تأثير الصادرات الصناعية والبترولية ايجابيا على النمو الاقتصادي، إلا أنه ضعيف وغير معنوي، بينما توضح التأثير السلبي وغير المعنوي للصادرات الزراعية.

جدول رقم (٢)
نتائج المعاملات المقدرة للمعادلة رقم (١)
(أثر الصادرات على النمو الاقتصادي)*

المتغيرات المستقلة	مقطع ثابت a_0	الصادرات X_t	المبطأ الأول للصادرات X_{t-1}	المبطأ الثاني للصادرات X_{t-2}	R^2	$F-Test$
الصادرات الزراعية (X1)	٣,٠٢ **(٢٨,٠٤)	٠,٣١- (١,٦٨-)	٠,٢٠- (٠,٩٦-)	٠,٣٥- (١,٩٨-)	٠,٦٥	**١٥,٧٧
الصادرات الصناعية (X3)	٣,٧٦ **(٥٣,٩١)	٠,٢٨ (١,٧٧)	٠,١٠ (٠,٤٩)	٠,٠٧ (٠,٤٠)	٠,٦٢	**١٣,٤٨
الصادرات البترولية (X3)	٣,٦٤ **(٥٠,٣٢)	٠,٢٣ (١,٣٦)	٠,٠٣- (٠,١٢-)	٠,٢٥ (١,٦٣)	٠,٥١	**٨,٦٥
صادرات الخدمات (X4)	٢,٩٩ **(٤٤,٨٥)	٠,٣٨ *(٢,٥٣)	٠,٢٥- (١,٠٥-)	٠,٣٩ *(٢,٧٧)	٠,٨٨	**٦٢,١١
الصادرات الإجمالية (X5)	٢,٣٧ **(١٧,٢٠)	٠,٥٢ *(٢,٦١)	٠,٣٤- (١,٠٧-)	٠,٥٠ *(٢,٥٢)	٠,٧٩	**٢٣,١٨

- يعبر النمو الاقتصادي عن العامل التابع، بينما تعبر الصادرات بأنواعها المختلفة عن العامل المستقل.
- تشير الأرقـام بين الأقواس إلى قيمة t المحسوبة، وتشير ** إلى المعنوية عند مستوى إحتمالي ١%، و * عند مستوى احتمالي ٥%.
- يعـبر $F-Test$ عن المعنوية الكلية لنماذج الانحدار المستخدمة وهي معنوية عند مستوى احتمالي قدره ١%.

وتؤكـد النتائج السابقة، رفض فرضية البحث الأولى "أن الصادرات لاتؤثر على النمو الاقتصـادي" وقـبول الفرضية البديلة "أن صادرات قطاع الخدمات، والصادرات الإجمالية تؤثر علـى الـنمو الاقتصـادي"، بينما تؤكد قبول الفرضية بالنسبة للصادرات الزراعية، والصناعية والبترولية. ولقد توافقت نتائج هذا البحث فيما يخص تأثير صادرات قطاع الخدمات والصادرات الإجمالية على النمو الاقتصادي مع نتائج دراسات كل من Krueger (1978) و Ram (1987) التي أكدت العلاقة الموجبة والمعنوية إحصائيا التي تربط الصادرات بالنمو الاقتصادي في مصر بدون إثبات سببية بين المتغيرين.

أما بالنسبة لطبيعة واتجاه العلاقة بين الصادرات بأنواعها المختلفة والنمو الاقتصادي في مصـر من خلال اختبار سببية Granger، لابد من التنويه أولا، أنه عند مباشرة الاختبار حصلنا علـى نـتائج متعارضـة لحد ما مع اختلاف التباطؤات Lags، إلا أنها لاتؤثر على تغيير نتيجة السببية. ويرجع سبب هذه الاختلافات إلى أن اختبار سببية Granger حساس جدا لرقم التباطؤات المستخدمة في التحليل، وهذا ماشجع كل من Davidson و MacKinnon على تفضيل استخدام التباطؤات الأكثر بدلا من التباطؤات الأقل. ومن الناحية العملية، تتوافر الثقة أكثر وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائج اختبار سببية Granger، إذا كانت هذه النتائج غير حساسة كثيرا لطول فترة الإبطـاء Lag Length (Gujarati, 1995)، وهذا ماتوافر في اختبارات سببية Granger التي تم مباشرتها في هذا البحث.

ويسـجل جدول رقم (٣) نتائج اختبارات سببية Granger، التي توضح نتائجها رفض فرضـية العدم "أن الصادرات لاتسبب النمو الاقتصادي" بالنسبة للصادرات البترولية والصادرات الإجمالـية، وقـبول الفرضـية الـبديلة "أن الصادرات البترولية والإجمالية تسبب أو تقود للنمو الاقتصـادي ELG" عند مستوى احتمالي قدره ٥% و١٠%، على التوالي. وتتوافق هذه النتيجة (أن الصادرات البترولية والصادرات الإجمالية تسبب النمو الاقتصادي) مع نتائج كل من Jung و Marshall (1985) و Riezman وآخرين (1996) الذين دعموا فرضية أن الصادرات فـي

جدول رقم (٣)
نتائج اختبار السببية للمعادلات رقم (٢) و (٣)

فرضية العدم Null-Hypothesis		F-Test	النتيجة
X1	لايسبب Y	٠,٧٣	مقبولة
Y	لايسبب X1	**٤,٣٧	مرفوضة
X2	لايسبب Y	٠,٤٤	مقبولة
Y	لايسبب X2	*٣,٦٢	مرفوضة
X3	لايسبب Y	**٣,٤٩	مرفوضة
Y	لايسبب X3	٢,٠٦	مقبولة
X4	لايسبب Y	٠,٠٨	مقبولة
Y	لايسبب X4	**٣,٧٤	مرفوضة
X5	لايسبب Y	*٢,٥٣	مرفوضة
Y	لايسبب X5	١,٤٥	مقبولة

- تشير ** و * إلى أنه يمكن رفض فرضية العدم (H_0) عند المستوى الاحتمالي ٥% و ١٠%، على التوالي، وقبول الفرضية البديلة (H_1).

مصر تقود للنمو الاقتصادي ELG. كذلك تؤكد النتائج رفض فرضية العدم "أن النمو الاقتصادي لايسبب الصادرات" بالنسبة للصادرات الزراعية والصناعية وصادرات قطاع الخدمات، وقبول الفرضية البديلة "أن النمو الاقتصادي يسبب أو يقود لزيادة الصادرات الزراعية والصناعية والخدمية GLE" عند مستوى احتمالي ٥%، باستثناء الصادرات الصناعية عند مستوى احتمالي ١٠%. وهذه النتيجة تتوافق مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة Dodaro (1993) من أن النمو الاقتصادي في مصر يسبب الصادرات GEL.

وبشكل عام، نتوصل من النتائج السابقة إلى أن العلاقة بين الصادرات الاجمالية والنمو الاقتصادي ترتبط بعلاقة صادرات الخدمات والصادرات البترولية بالنمو الاقتصادي، وهذه العلاقة مؤثرة ومتداخلة في القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويعتبر ارتفاع صادرات قطاع الخدمات (السياحة، والمرور في قناة السويس، والعاملين بالخارج) وقطاع البترول مؤشر لزيادة القدرة الإنتاجية، وعدم استيعاب السوق المحلي لخدمات ومنتجات هذه القطاعات، فضلا عن زيادة الطلب على هذه الخدمات والمنتجات. وتشجيع تنمية هذه القطاعات يجعلها أكثر تنافسية ويؤدي إلى ارتفاع ميزتها النسبية، وزيادة واستمرار تدفق صادراتها للأسواق العالمية، وبالتالي زيادة واستمرار النمو الاقتصادي.

٦. الخلاصة والتوصيات

استهدف هذا البحث اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر لإقامة الدليل Evidence لصالح أو ضد فرضية الصادرات التي تقود للنمو الاقتصادي ELG. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، تم مباشرة التحليل، بطريقة مختلفة عن الطريقة التقليدية (المتغيرين)، باستخدام بيانات السلسلة الزمنية لصادرات القطاعات الاقتصادية والصادرات الإجمالية خلال الفترة (١٩٧٢-٢٠٠٢)، للتعرف على: (١) مدى تأثير الصادرات بأنواعها المختلفة على النمو الاقتصادي من خلال تحليل نموذج الانحدار القائم على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، و(٢) طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي من خلال تحليل نموذج الانحدار الذي يعتمد على سببية Granger.

ولقد أوضح التحليل الكيفي Qualitative للدراسة الحصيلة المتواضعة للصادرات السلعية (متوسط ٧,٦ بليون جنيه) مقارنة بالواردات السلعية (متوسط ٢١,٤ بليون جنيه) وتحقيق عجز في الميزان التجاري قدره ١٣,٧ بليون جنيه خلال فترة الدراسة، فضلا عن التذبذب الواضح وعدم الاستقرار في حصيلة الصادرات القطاعية والإجمالية والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. كذلك أوضح التحليل الكيفي مدى التعارض والاختلاف في نتائج الدراسات السابقة التي تم مباشرتها على الاقتصاد المصري والاقتصاديات الأخرى، والتي تعزى لعدة مشاكل تم ذكرها في متن البحث.

ومن خلال التحليل الكمي Quantitative تم التوصل للنتائج الاتية:

١. أن صادرات قطاع الخدمات والصادرات الإجمالية لها تأثير إيجابي ومعنوي إحصائيا (تأثير قوي) على النمو الاقتصادي في مصر.
٢. أن صادرات قطاع الصناعة وقطاع البترول ومنتجاته لها تأثير إيجابي لكن غير معنوي إحصائيا (تأثير ضعيف) على النمو الاقتصادي في مصر.
٣. توجد هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين صادرات قطاع البترول والصادرات الإجمالية من ناحية، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ناحية أخرى، تميل لمصلحة فرضية أن الصادرات تقود للنمو الاقتصادي في مصر ELG.
٤. وعلى العكس، توجد هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي من ناحية، والصادرات الزراعية والصناعية وصادرات الخدمات من ناحية أخرى، تميل لمصلحة فرضية أن زيادة النمو الاقتصادي يقود لزيادة الصادرات في مصر.

باختصار، تقترح هذه النتائج أن قدرة مصر على التقدم في التنمية الاقتصادية سيعتمد على أدائها في تطوير صادرات قطاع الخدمات الذي يشكل أكثر من ٥٠% من إجمالي صادرات مصر، بالإضافة إلى زيادة صادراتها الصناعية والبترولية. هذا بالإضافة إلى أن إحراز معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي سيؤدي بالتالي إلى زيادة الصادرات الزراعية والصناعية وصادرات الخدمات.

وبناءً على النتائج السابقة، يمكن اقتراح بعض التوصيات التي تساعد مصر على الاستفادة من استراتيجية ترقية الصادرات أو التوجه للخارج، التي تبنتها منذ فترة طويلة لتحسين معدلات نموها الاقتصادي:

١. الاهتمام بالعوامل الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي بخلاف الصادرات والتي تشمل السياسات الحكومية، والواردات، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى العوامل المؤسسية وخلق البيئة الملائمة للأعمال والتي من شأنها رفع المساعدة على تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.
٢. زيادة نصيب الدولة من الصادرات في الأسواق الدولية من خلال التوسع في إنشاء المراكز التجارية والمعارض الدائمة في الأسواق الخارجية. بالإضافة إلى تفعيل دور الدولة في إبرام اتفاقيات التجارة التفضيلية والحرة والإقليمية والدولية بجانب تكيف الجهود لاكتشاف أسواق جديدة في أفريقيا وآسيا واستعادة وتنشيط الأسواق المفتقدة.
٣. التركيز على زيادة الصادرات من خلال تحقيق التكامل الإقليمي الذي يربط مصر بالدول العربية والأفريقية، ودعم منطقة التجارة الحرة العربية ومنطقة التجارة الحرة التي تربط دول الكوميسا الأفريقية وإقامة اتحاد جمركي يربط بين الدول الأعضاء في هذه التجمعات.

٤. تطوير وتحسين القدرة الإنتاجية لقطاع البترول والقطاع الصناعي لزيادة القدرة التنافسية التصديرية لمنتجات هذه القطاعات وتحقيق الميزة التنافسية في السلع الصناعية وخاصة منتجات الغزل والنسيج التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية.
٥. الاهـتمام بالصـادرات الزراعـية التي تواجه انخفاض على مر الوقت من خلال رسم استـراتيجية وخطـة متكاملة لانتاج وتصدير الخضر والفاكهة، وخاصة للدول العربية والأفريقية التي تمثل امتداد جغرافي لمصر.
٦. الاسـتمرار فـي تحسين وتطوير ضـرب قطاع الخدمات بـو عهـ المختلفة (السياحة، والـنقل، والعمالة) لما لهذ القطاع من أهمية واضحة في التأثير على النمو الاقتصادي في مصر كما أوضحت النتائج السابقة.
٧. إزالة كل اساليب التحيز ضد الصادرات والتي تتمثل في الضرائب وفرض الرسوم على هـذه الصادرات، بالإضافة إلى تعديل وتطوير الأنظمة القائمة لتتمشى مع نظام العولمة الجديد.

هـــوامش

١. يميز Bhagwati (1986) بين استراتيجية الصادرات التي تقود للنمو Export-Led Growth (ELG) واستراتيجية ترقية الصادرات Export Promotion Strategy، حيث تركز الأولى علـى الصادرات كوسيلة للتوجه للخارج Outward Orientation وهذا عكس الانتاج للسوق المحلي، بينما تعرف استراتيجية ترقية الصادرات بأنها استراتيجية تنمية تهتم بإلغاء التحيز ضد الصادرات (مثل إلغاء الحصص) وتحتوي على حوافز لتشجيع الصادرات في نفس اللحظة التي يـتم فيها تشجيع الإنتاج للسوق المحلي. وفي هذا البحث لانميز بين المفهومين لصعوبة الفصل بينهما على المستوى الكلي الواسع الذي ندرسه تطبيقيا.
٢. افترضـت الدراسات المبكرة أن النمو الصناعي في الدول الأكثر نموا ساعد على إحداث النمو الاقتصـادي فـي الدول الأقل نموا من خلال نمو صادراتهم. مثال ذلك قيام اليابان التي عجلت بإنـتاج السـلع الصناعية المتطورة (مثل السيارات والكمبيوتر) بتوجيه جزء من عملياتها التي تحـتوي علـى سلع صناعية بسيطة إلى دول شرق آسيا الصناعية الحديثة أو مايعرف بالنمور الأربعـة (كوريـا الجنوبـية، وتـايوان، وهونـج كونج، وسنغافورة)، بجانب نقل التكنولوجيا الضـرورية، والتـي قامت بدورها (النمور الأربعة) بنقلها إلى الاقتصاديات الصناعية الحديثة الأخـرى (إندونيسـيا، وماليـزيا، وتايلاند). وأدى هذا التعاون في التنمية الصناعية إلى تأثير انتشاري Spill-Over Effect في جانب العرض، أدى بدوره إلى تنوع هيكل واتجاه صادرات معظم اقتصاديات جنوب شرق آسيا (Islam, 1998).
٣. إن وجـود ارتـباط مرتفع بين الصادرات والناتج لايعني بالضرورة أن أحداهما يسبب الآخر، وكمـا أوضـح Kavoussi (1984) أن الارتباط المرتفع بين الاثنين يحدث عندما يكون نمو الـناتج المحلي الاجمالي ناتج من نمو الطلب النهائي على المنتج المحلي والصادرات. ويحدث الـنمو في الناتج المحلي الاجمالي بواسطة النمو في الصادرات عندما يسهم نمو الصادرات في التكويـن الرأسـمالي، وإنتاجـية العوامل، والتقدم التكنولوجي، وبالتالي احداث تأثيرات الحجم Scale Effects والعوائد الخارجية Externalities.
٤. من الدراسات التي دعمت فرضية الصـــــــادرات التي تقود للنمـو الاقتصادي نذكر على سبيل المثال لا الحصر: Maizels (١٩٨٦)، وFajana (١٩٧٩)، وTyler (1981)، وRam (1985)، وChow (1987)، وBalassa (1988)، وMoschos (1989)، وFosu (١٩٩٠)، وKwan وkwok (1995)،وPiazolo (1996)، وAl-Yousif (1997)،وDoyle (1998).
٥. خـلال السـنوات الثلاثيـن الأخيرة، أوضحت تجارب الدول الصناعية الجديدة في آسيا (هونج كونـج، وسـنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وماليزيا، وتايلاند، والصين) مقارنة بأمريكا اللاتينية وأفريقيا، أن هذه الدول استطاعت مضاعفة مستويات معيشتها كل عشر سنوات تقريبا، وكانـت الـتجارة والانفتاح على العالم هو الميكانيزم الأفضل لتحقيق النمو السريع والأكفأ في

التوزيع الأفضل للموارد المحلية (Findlay and Watson, 1996). وأكدت ذلك تجارب دول أخرى، حيث أوضح Krueger (1995) أن السياسة التجارية تعد محدد أساسي للسياسة الاقتصادية، وأكد ذلك البنك الدولي World Bank(1993).

٦. لم تدعم بعض الدراسات فرضية الصادرات التي تقود للنمو الاقتصادي، وهي على سبيل المثال: Jung و Marshal (1985)، و Goncalves و Richtering (1987)، و Kwan و Cotsomitis (1990)، و Esfahani (1991)، و Oxley (1993)، و Ahmad و Harnhirum (1995)، و Mallick (1996)، و Karunarante (1997)، و Shan و Sun (1998).

٧. يؤدي النمو الاقتصادي السريع إلى تخصيص كفء للموارد الاقتصادية طبقا للميزة النسبية Comparative Advantage، ويسمح بتحقيق اقتصاديات الحجم التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف السلع المصدرة وبالتالي تحقيق المنافسة في الأسواق العالمية.

٨. لم تنفرد دراسة واحدة من هذه الدراسات بالتركيز على مصر فقط، لكن تم تناول مصر في هذه الدراسات ضمن مجموعات من الدول النامية الأخرى، ومن هنا تبدو أهمية هذه الدراسة التي تتركز كلها على دراسة حالة مصر من الناحية التطبيقية.

٩. أكدت دراسات كل من Krueger (1978)، و Ram (1987) للعلاقة الموجبة المعنوية إحصائيا التي تربط بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر بدون إثبات السببية بين المتغيرين.

١٠. طبقت معظم هذه الدراسات اختبار سببية جرانجر Granger Causality ذات الاتجاهين مع استثناءات قليلة جدا. ويعد اختبار Granger (1969، 1980) أفضل من الاختبارات البديلة لاحتوائه على نتائج أقوي (Gewke et al., 1983)، إلا أنه يعاني من عدد من المشاكل والصعوبات (Islam and Choudhry, 1990).

١١. ضمنت معظم الدراسات السابقة متغير الصادرات بالشكل المطلق لمكاسب الصادرات أو تغيره النسبي الذي لايوضح مدى تحيز الصادرات. ويعد القياس الملائم هو التغير في نصيب الصادرات منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي (Michaely, 1977).

١٢. تركزت غالبية الدراسات التطبيقية المنشورة في هذا الموضوع على إبراز أثر الصادرات الإجمالية على النمو الاقتصادي. ويكون من المناسب هنا في هذا البحث تجزئة الصادرات الإجمالية الحقيقية إلى مجموعات سلع حسب نوعيتها (أو قطاعات) لإبراز دور كل قطاع على النمو الاقتصادي على حده، وهذا لم يتم تناوله في الدراسات السابقة، باستثناء دراسة Tuna و Ng (1998) على هونج كونج، و Boltho (١٩٩٦) على اليابان، و Findlay و Watson (1996) على الصين، و Giles وآخرين (1992) على نيوزيلاند.

١٣. تشير (X_i) حيث ($i = 1,2,3,4,5$) إلى الصادرات بأنواعها المختلفة: الصادرات الزراعية (X1)، والصادرات الصناعية (X2)، وصادرات الوقود (X3)، وصادرات الخدمات (X4)، والصادرات الإجمالية (X5). وتشير (Y) إلى النمو الاقتصادي متمثلا في الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

١٤. تمثلت هذه المؤسسات في قطاع التجارة الخارجية، والمجلس الأعلى للتصدير، ومركز تنمية الصادرات المصرية، وجهاز التمثيل التجاري، والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، والبنك المصري لتنمية الصادرات، والهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية، ومجلس تيسير إجراءات التصدير، والهيئة العامة للتوحيد القياسي، ومصلحة الحجر الزراعي ومصلحة الجمارك، بالإضافة إلى الهيئات الخاصة العاملة في هذا المجال.

١٥. لمزيد من التفصيل حول هذه المشاكل، وخاصة المشاكل التي تواجه تسويق الخضروات أنظر: (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠١).

١٦. الجدل بين الإحلال محل الواردات وترقية الصادرات كاستراتيجيات لدعم التصنيع، وبالتالي النمو الاقتصادي والتنمية، قائم في الأدبيات الاقتصادية منذ وقت طويل. لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع أنظر: (Adelman, 1984)، و(Jaffee, 1985)، و (Hamilton and Thompson, 1994).

١٧. ســـاعد اســـتقرار الاقتصـــاد الكلي والظروف الداخلية المواتية حكومات هذه الدول على اتخاذ **خطـوات متقدمة لترقية الصادرات**. وتحقق هذا الاستقرار من خلال **السياسات النقدية والمالية**، والحفـــاظ على قدر معقول من التضخم والديون الحكومية، وتجنب رفع معدل الصرف، ومنح القـــروض والإعفاءات الضريبية، وتوفير المعلومات والمعرفة الفنية للصناعات التصديرية ذات الحافـــز التكنولوجي، ودعم النفاذ للأسواق من خلال مؤسسات المصدرين والقنوات التسويقية، وخلق بيئة أعمال مواتية. لمزيد من التفصيل انظر (Islam, 1998).

١٨. لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع انظر (Feder, 1983) و (Helleiner, 1986).

١٩. تمـــثل هـــذه نماذج انحدار غير مقيدة Unrestricted Regression، في حين تقتصر النماذج المقـــيدة Restricted Regression عـــلى المتغـــير التابع وعطائه فقط، بالاضافة الى معامل الخطأ كالاتي.

$$Y_t = \sum_{i=1}^{n} \beta_i Y_{t-i} + u_{1t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$X_t = \sum_{i=1}^{m} \lambda_i X_{t-i} + u_{2t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

٢٠. تـــم الحصـــول علـــى القـــيم الحرجة Critical Values لكل من Ataike Information Criterion (AIC) و Schwartz Information Criterion (SIC) لإختـــباري Dickey-Fuller (DF) و Augmented Dickey-Fuller (ADF) فـــي حالة المقطع الثابت والاتجاه الزمنـــي Intercept and Trend، وهـــي كالاتي: (١) بالنسبة لاختبار DF هي: -٣,٧٧ عند مســـتوى ١%، و-٣,١٩ عند مستوى ٥%، و٢,٨٩ عند مستوى ١٠%، و (٢) بالنسبة لاختبار ADF هـــي: -٤,٣٠ عنـــد مستوى ١%، و-٣,٥٧ عند مستوى ٥%، و٣,٢٢% عند مستوى ١٠% (برنامج EViews القياسي).

المراجع

المراجع العربية:

- البنك المركزي "**المجلة الاقتصادية**"، التقرير السنوي، أعداد متنوعة.
- معهـــد التخطيط القومي (٢٠٠١)، "**سبل تنمية الصادرات المصرية من الخضر**"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٤٣)، ديسمبر، القاهرة.

المراجع الإنجليزية:

- Abdulnasser, H. and I. Manuchehr (2000), **"Time-Series Evidence for Balassa's Export-Led Growth Hypothesis"**, ***Journal of International Trade and Economic Development***, 9, pp. 355-365.
- Abhayaratne, A.S. (1996), **"Foreign Trade and Economic Growth Evidence from Sri Lanka, 1960-1992"**, ***Economic Letters***, 3, pp. 567-570.
- Adelman, I. (1984), **"Beyond Export-Led Growth"**, ***World Development***, 12, pp. 937-949.
- Afxentiou, P.C. and A. Serletis (1991), **"Exports and GNP Causality in the Industrial Countries: 1950-1985"**, ***Kyklos***, 44, pp. 167-179.
- Ahmad, J. and S. Harnhirum (1995), **"Unit Roots and Cointegration in estimating Causality between Exports and Economic Growth: Empirical Evidence from ASEAN Countries"**, ***Economic Letters***, 49, pp. 329-334.

- Al-Yousif, Y.K. (1997), **"Exports and Economic Growth: Some Empirical Evidence from the Arab Gulf Countries"**, *Applied Economics*, 29, pp. 263-267.
- Amirkhalkhali, S. and A. Dar (1995), **"A Varying-Coefficients Model of Export Expansion, Factor Accumulation and Economic Growth: Evidence from Cross-Country, Time Series Data"**, *Economic Modelling*, 12, pp. 435-441.
- Balassa, B. (1988), **"The Lessons of East Asian Development: An Overview"**, *Economic Development and Cultural Change*, 36, pp. 273-290.
- Bhagwati, J.N. (1986), **"Rethinking Trade Strategy"**, in J.P. Lewis and V. Kallab (eds.), "Development Strategies Reconsidered", New Brunswick: Transaction Books.
- ---------- (1988), **"Production"**, Cambridge, MA, MIT Press.
- Boltho, A. (1996), **"Was Japanese Growth Export-Led?"**, *Oxford Economic Papers*, 48, pp. 415-432.
- Chow, P.C.Y. (1987), **"Causality between Export Growth and Industrial Performance: Empirical Evidence from the NICs"**, *Journal of Develoment Economics*, 26, pp. 53-63.
- Coppin, A. (1994), **"Determinants of LDC Output Growth during the 1990s"**, *Journal of Developing Areas*, 28, pp. 219-228.
- Dhananjayan, R.S. and N.S. Devi (1997), **"Exports and Economic Growth: A Study of Select Nations in Asia and Europe during 1980-81 to 1993-94"**, *Indian Journal of Applied Economics*", 6, pp. 41-63.
- Dodaro, S. (1993), **"Exports and Growth: A Reconsideration of Causality"**, *Journal of Developing Areas*, 27, pp. 227-244.
- Doyle, E. (1988), **'Export-Output Causality: The Irish case, 1953-1993"**, *Atlantic Economic Journal*, 26, pp. 147-161.
- Egwaikhide, F.O. (1992), **"Oil Export and Economic Growth in Nigeria: A Preliminary Investigation"**, *Indian Journal of Economics*, 72, pp. 221-232.
- Esfahani, H.S. (1991), **"Exports, Imports and Economic Growth in in Semi-Industrialized Countries"**, *Journal of Development Economics*, 35, pp. 93-116.
- Fajana, O. (1979), **"Trade and Growth: The Nigerian Experience"**, *World Development*, 7, pp. 73-78.
- Feder, G. (1983), **"On Exports and Economic Growth"**, *Journal of development Economics*, 12, pp. 59-73.
- Findlay, C. And A. Watson (1996), **"Economic Growth and Trade Dependency in China"**, DP no. 96/5, Chinese Economic Research Center, University of Adelaide.
- Fosu, A.K. (1990), **"Exports and Economic Growth: The African Case"**, *World Development*, 18, pp. 831-835.
- ---------- (1996), **"Primary Exports and Economic Growth in Developing Countries"**, *World Economy*, 19, pp. 465-475.

- Geweke, J., R. Meese and D.T. Dent (1983), "**Comparing Alternative tests of Causality in temporal Systems: Analytic Results and Empirical Evidence**", *Journal of Economics*, 43, pp. 161-194.
- Giles, D.E, J.A. Giles and E. McCann (1992), "**Causality Unit Roots and Export—Led Growth: The New Zealand Experience**", *Journal of International Trade and Economic Development*, 1, pp. 195-218.
- Goncalves, R. and J. Richtering (1987), "**Intercountry Comparison of Export Performance and Output Growth**", *The Developing Economies*, 25, pp. 3-18.
- Grabowski, R. (1988), "**Early Japanese Development: The Role of Trade, 1885-1940**", *Quarterly Journal of Business Economics*", 27, pp. 104-129.
- Grabowski, R., S.C. Sharma and D. Dhakal (1990), "**Exports and Japanese Economic Development**", *Economics Letters*, 32, pp. 127-132.
- Granger, C.W. (1969), "**Investigating Causal relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods**", *Econometrica*, 37, pp. 424-438.
- ---------- (1980), "**Testing for Causality**", *Journal of Economic Dynamic and Control*, 2, pp. 329-352.
- Gujarati, D.N. (1995), "**Basic Econometrics**", McGraw-Hill, Economic Series, New York.
- Gupta, S. (1985), "**Export Growth and Economic Growth Revisited**", *Indian Economic Journal*, 32, pp. 52-59.
- Hamilton, N. and C. Thompson (1994), "**Export Promotion in a Regional Context: Central America and Southern Africa**", *World Development*, 22, pp. 1379-1392.
- Helleiner, G.K. (1986), "**Outward Orientation, Import Instability and African Economic Growth: an Empirical Investigation**", in S. Lall and F. Stewart (eds.), Theory and Reality in Development: Essays in Honour of Paul Streaton", Hong Kong, MacMillan.
- Helpman, E. and P.R. Krugman (1985), "**Market Structure and Foreign Trade**", Cambridge, MA, MIT Press.
- Hutchinson, M. and N. Singh (1992), "**Exports, Non-Exports and Externalities: A Granger Causality Approach**" *International Economic Journal*, 6, pp. 79-94.
- International Monetary Fund (Various Issues), "**International Financial Statistics**", IMF, Washington, D.C.
- Islam, M.N. (1998), "**Export Expansion and Economic Growth: Testing for Cointegration and Causality**", *Applied Economics*, 30, pp. 415-425.
- ---------- (1998), "**Export Expansion and Economic Growth:Testing for Cointegration and Causality**", *Applied Economics*, 30, pp. 415-425.
- Islam, M.N. and S.A. Chouudhry (1990), "**Testing the Exogeneity of Grants to Local Governments**", *Canadian Journal of Economics*, 23, pp. 677-692
- Jaffee, D. (1985), "**Export Dependence and Economic Growth: A Reformulation and Respecification**", *Social Forces*, 64, pp. 102-118.

- Jin, J.C. (1995), **"Export-Led Growth and the Four Little Dragons"**, ***Journal of International Trade and Economic Development***, 4, pp. 203-215.
- Johansen, S. (1988), **"Statistical Analysis of Cointegration Vectors"**, ***Journal of Economic Dynamic and Control***, 12, pp. 231-24.
- Judith, A.G. and C.L. Williams (2000), **"Export-Led: A Survey of the Empirical Literature and Some Nonecausality Results"**, Econometrics Working Paper EWP0001, ISSN 1485-6441, pp. 1-48.
- Jung, W.S. an P.j. Marshall (1985), **"Export Growth and Causality in Developing Countries"**, ***Journal of Development Economics***, 14, pp. 241-250.
- Karunaratne, N.D. (1996), **"Growth and Trade Dynamics under Regime Shifts in Australia"**, ***Journal of Economic Studies***, 23, pp. 55-69.
- ---------- (1997), **"High-Tech Innovation Growth and Trade Dynamics in Australia"**, ***Open Economies Review***, 8, pp. 151-170.
- Kawan, A.C. and J. Cotsomitis (1990), **"Economic Growth and the Expanding Export Sector: China 1952-1985"**, ***International Economic Review***, 5, pp. 105-117.
- Kavoussi, R.M. (1984), **"Export Expansion and Economic Growth: Further Empirical Evidence"**, ***Journal of Development Economics***, 14, pp. 241-250.
- Krueger, A.O. (1978), **"Foreign Trade Regimes and Economic Development Liberalization Attempts and Consequences"**, Cambridge, Mass, Balinger.
- ---------- (1995), **"Trade Policies and Developing 'Nations"**, Brookings Institution, Washington.
- Krugman, P.R. (1984), **"Import Protection as Export Promotion"**, in Kierzkowski, H. (ed.), "Competition in International Trade", Oxford, Oxford University Press.
- Kunst, R.M. and D. Marin (1989), **"On Exports and Productivity: A Causal Analysis"**, ***Review of Economics and Statistics***, 71, pp. 699-703.
- Kwan, A.C. and J.A. Cotsomitis (1991), **"Economic Growth and the Expanding Export Sector: China 1952-1985"**, ***International Economic Journal***, 5, pp. 105-116.
- Kwan, A.C. and B. Kwok (1995), **"Exogeneity and the Export-Led Growth Hypothesis: The case of China"**, ***Southern Economic Journal***, 61, pp. 1158-1166.
- Kwan, A.C., J.A. Cotsomitis and B. Kwok (1996), **"Exports, Economic Growth and Exogeneity: Taiwan 1953-88"**, ***Applied Economics***, 28, pp. 467-471.
- Lal, D. and S. Rajapatirana (1987), **"Foreign Trade regimes and Economic Growth in Developing Countries"**, ***World Bank Research Observer***, 2 pp. 189-217.
- Maizels, A. (1968), **"Export and Economic Growth in Developing Countries"**, Cambridge University Press, London.

- Mallick, S.K. (1996), **"Causality between Exports and Economic Growth in India: Evidence from Cointegration Based Error Correction Models"**, ***Indian Journal of Economics,*** 76, pp. 307-320.
- McCarville, M. and E. Nnadozie (1995), **"Causality Tests of Export-Led Growth: The Case of Mexico"**, ***Atlantic Economic Journal***, 23, pp. 140-145.
- McDonald, S. and J. Roberts (1996), **"Misspecification and Cross-Country Growth Regressions"**, ***Applied Economics Letters***, 3, pp. 413-416.
- McNab, R.M. and R.E. Moore (1998), **"Trade Policy, Export Expansion, Human Capital and Growth"** ***,Journal of International Trade and Economic Development"***, 7, pp. 237-256.
- Michaely, M. (1977), **"Exports and Growth: An Empirical Investigation,** ***Journal of Development Economics***, 4, pp. 49-53.
- Moschos, D. (1989), **"Export Expansion, Growth and the Level of Economic Develoment: an Empirical Analysis"**, ***Journal of Development Economics***, 30, pp. 93-102.
- Nandi, S. and B. Biswas (1991), **"Exports and Economic Growth in India: Empirical Evidence"**, ***Indian Economic Journal***, 38, pp. 53-59.
- Nurkse, R. (1961), **"Trade Theory and Development Policy"**, in H.S. Ellis (eds.), "Economic Development of Latin America", New York: St Martin Press.
- Oxley, L. (1993), **"Cointegration, Causality and Export-Led Growth in Portugal, 1965-1985"**, ***Economic Letters***, 43, pp. 163-166.
- Pack, H. (1988), **"Industrialization and Trade"**, in H. Chenery and T.N. Srinivasan (ed.), "Handbook of Development Economics", Volume 1, Amsterdam, Elsevier.
- Piazolo, M. (1996), **"Determinants of Indonesian Economic Growth, 1965-1992"**, ***Seoul Journal of Economics***, 9, pp. 168-176.
- Ram, R. (1985), **"Exports and Economic Growth: Some Additional Evidence"**, ***Economic Development and Cultural Change***, 33, pp. 415-423.
- ---------- (1987), **"Exports and Economic Growth in Developing Countries: Evidence from Time Series and Cross-Section Data"**, ***Economic Development and Cultural Change***, 36, pp. 51-72.
- Rana, P.B. (1986), **"Exports and Economic Growth: Further Evidence from Asian LDCs"**, ***Pakistan Journal of Applied Economics***, 5, pp. 163-178.
- Riezman, R.G., P.M. Summers, C.H. Whiteman (1996), **"The Engine of Growth or its Handmaiden? A time Series Assessment of Export-Led Growth"**, ***Empirical Economics***, 21, pp. 77-113.
- Salvatore, D. and T. Hatcher (1991), **"Inward and Outward Oriented Trade Strategies"**, ***Journal of Development Studies***, 27, pp. 7-25.
- Shan, J. and F. Sun (1998), **"Export-Led Growth Hypothesis for Australia: An Empirical Re-investigation"**, ***Applied Economic Letters***, 5, pp. 423-428.

- ---------- (1998), **"On the Export-Led Growth Hypothesis: The Econometric Evidence from China"**, *Applied Economics*, 30,pp. 1055-1065.
- Sharma, S.C. and D. Dhakal (1994), **"Causal Analysis between Exports and Economic Growth in Developing Countries"**, *Applied Economics*, 26, pp. 697-707.
- Singer, H.W. and H. Gray (1988), **"Trade Policy and Growth of Developing Countries: Some New Data"**, *World Development*, 16, pp. 395-403.
- Sung-Shen, B. Bisawas and G. Tribedy (1990), **"Causality between Exports and Economic Growth: An Empirical Study"** , *Journal of Economic Development and International Trade*, 15, pp. 47-61.
- Thornton, J. (1997), **"Exports and Economic Growth: Evidence from Nineteenth Century Europe"**, *Economic Letters*, 50, pp. 235-240.
- Tuna, C. And L.F. (1998), **"Export Trade, Trade Derivatives and Economic Growth of Hong Kong: A New Scenario"**, *Journal of International Trade and Economic Develoment*, 7, pp. 111-137.
- Tyler, W.G. (1981), **"Growth and Export Expansion in Developing Countries: Some Empirical Evidence"**, *Journal of Development Economics*, 9, pp. 121-130.
- World Bank (1993), **"The East Asian Miracle: Public Policy and Economic Growth"**, New York: Oxford University Press.
- ---------- (1987, 1993), **"World Development Report"**, Washington, D.C.
- ---------- (Various Issues), "World Tables", World Bank, Washington, D.C.
- Yaghmaian, B. and R. Ghorashi (1995), **"Export Performance and Economic Development: an Empirical Analysis"**, *The American Economist*, 39, pp. 37-45.

الملحق الإحصائي

جدول رقم (١)
الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري بالأسعار الجارية
خلال الفترة (٧٢-٢٠٠٢)

(القيمة بالبليون جنيه)

السنوات	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	الميزان التجاري	الصادرات الإجمالية	الواردات الإجمالية	الميزان الجاري
٧٢-١٩٨٤	1.2	3.3	-2.0	2.4	4.4	-2.1
١٩٨٥	1.3	3.8	-2.6	3.7	6.4	-2.7
1986	1.6	6.1	-4.5	4.0	8.8	-4.8
1987	1.4	5.3	-3.9	3.4	9.5	-6.1
1988	1.5	6.1	-4.6	3.5	8.2	-4.7
1989	2.9	8.2	-5.3	7.4	13.4	-5.9
1990	5.2	18.4	-13.2	15.5	31.0	-15.5
1991	12.3	26.4	-14.1	34.6	58.4	-23.9
1992	10.2	27.7	-17.5	37.8	52.2	-14.4
1993	10.5	27.6	-17.1	41.5	53.2	-11.8
1994	11.8	32.5	-20.7	39.8	54.4	-14.6
1995	11.7	39.8	-28.1	44.7	65.0	-20.4
1996	12.0	44.1	-32.1	54.2	69.7	-15.5
1997	18.1	52.7	-34.6	56.2	69.8	-13.6
1998	17.4	57.3	-39.9	52.8	77.1	-24.3
1999	15.1	57.9	-42.8	52.7	75.1	-22.4
2000	23.6	65.9	-42.3	65.7	87.3	-21.6
2001	31.8	73.8	-42.0	84.3	101.3	-17.0
2002	32.0	65.9	-33.8	75.3	91.7	-16.4
المتوسط	7.6	21.4	-13.7	22.8	31.9	-9.1

المصدر: حسبت وجمعت من:

(1) World Bank (Various Issues), **"World Tables"**, World Bank, Washington, D.C.
(2) International Monetary Fund (Various Issues), **"International Financial Statistics"**, IMF, Washington, D.C.

جدول رقم (2)
الصادرات الإجمالية والقطاعية بالأسعار الثابتة (أسعار ١٩٨٥)
ونسبة الصادرات القطاعية إلى الصادرات الإجمالية خلال الفترة (1972-٢٠٠٢)
(القيمة بالبليون دولار)

السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات الزراعية		الصادرات الصناعية		صادرات الوقود		صادرات الخدمات	
	قيمة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة
72-١٩٨٤	4.0	0.8	25.5	0.4	12.7	1.0	20.3	1.8	41.4
1985	3.7	0.2	6.1	0.1	3.5	0.9	24.8	2.5	65.6
1986	3.9	0.3	9.0	0.3	7.8	0.9	22.3	2.4	60.9
1987	2.8	0.3	9.2	0.4	14.5	0.5	18.6	1.6	57.7
1988	2.5	0.2	7.8	0.4	14.9	0.5	19.5	1.5	57.8
1989	4.6	0.4	8.0	0.7	15.3	0.7	16.0	2.8	60.8
1990	8.1	0.5	6.4	1.2	14.2	1.0	12.8	5.4	66.6
1991	14.8	0.6	3.9	1.6	10.9	3.1	20.8	9.6	64.4
1992	13.7	0.5	3.8	1.3	9.5	1.9	13.6	10.0	73.0
1993	13.7	0.4	3.1	1.1	8.3	1.9	13.8	10.2	74.7
1994	12.3	0.6	4.8	1.4	11.6	1.6	13.1	8.6	70.4
1995	12.4	0.5	4.2	1.3	10.6	1.4	11.4	9.1	73.9
1996	14.0	0.5	3.3	1.0	7.0	1.7	11.8	10.9	77.9
1997	13.7	0.2	1.6	3.2	23.4	2.1	15.5	9.3	67.8
1998	12.3	0.2	1.6	2.7	21.9	1.4	11.1	8.3	67.1
1999	12.2	0.4	3.1	2.3	19.2	0.8	6.5	8.7	71.3
2000	14.5	0.3	1.9	3.1	21.2	1.9	12.8	9.3	64.1
2001	18.3	0.3	1.7	4.0	22.0	2.6	14.0	11.4	62.3
2002	15.9	0.3	1.8	4.2	26.5	2.3	14.2	9.1	57.5
المتوسط	7.9	0.6	13.3	1.2	13.8	1.3	17.3	5.0	55.9

المصدر: جمعت وحسبت من:

-World Bank (Various Issues), "World Tables", World Bank, Washington, D.C.

- البنك المركزي (أعداد مختلفة)، "المجلة الاقتصادية"، التقارير السنوية للبنك المركزي، القاهرة.

جدول رقم (٣)

نسبة الصادرات الإجمالية والقطاعية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (١٩٨٥)

خلال الفترة (٧٢-٢٠٠٢)

السنوات	% الصادرات الإجمالية للناتج	% الصادرات الزراعية للناتج	% الصادرات الصناعية للناتج	% الصادرات البترولية للناتج	% الصادرات الخدمية للناتج
٧٢-١٩٨٤	18.3	4.4	2.2	4.0	7.7
١٩٨٥	3.7	0.7	0.4	2.9	7.5
1986	3.9	1.0	0.9	2.5	6.7
1987	2.8	0.7	1.1	1.4	4.3
1988	2.5	0.5	1.0	1.3	3.7
1989	4.6	0.9	1.7	1.8	6.9
1990	8.1	1.3	2.8	2.5	13.1
1991	14.8	1.2	3.4	6.4	19.8
1992	13.7	1.0	2.6	3.7	19.8
1993	13.7	0.8	2.2	3.6	19.7
1994	12.3	1.1	2.6	3.0	16.0
1995	12.4	0.9	2.3	2.5	16.2
1996	14.0	0.8	1.7	2.8	18.4
1997	13.7	0.4	5.1	3.4	14.8
1998	12.3	0.3	4.0	2.0	12.3
1999	12.2	0.5	3.3	1.1	12.2
2000	14.5	0.4	4.1	2.5	12.4
2001	18.3	0.4	5.2	3.3	14.6
2002	15.9	0.4	5.2	2.8	11.3
المتوسط	**18.6**	**2.2**	**2.5**	**3.3**	**10.7**

المصدر: جمعت وحسبت من:

(1) World Bank (Various Issues), "**World Tables**", World Bank, Washington, D.C.

(2) International Monetary Fund (Various Issues), "**International Financial Statistics**", IMF, Washington, D.C.

جدول رقم (٤)
نمو الصادرات الإجمالية والقطاعية بالأسعار الثابتة (١٩٨٥)
خلال الفترة (٧٢-٢٠٠٢)

السنوات	الصادرات الإجمالية		الصادرات الزراعية		الصادرات الصناعية		الصادرات البترولية		الصادرات الخدمية	
	نمو سنوي	نمو متوسط	نمو سنوي	نمو متوسط	نمو سنوي	نمو متوسط	نمو سنوي	نمو متوسط	نمو سنوي	نمو متوسط
٧٢-١٩٨٤		10.7		-1.7		-0.7		37.5		20.6
١٩٨٥	-21.8		-58.8		-59.1		-34.3		-1.8	
1986	4.4		53.7		135.8		-6.4		-3.1	
1987	-28.0		-25.9		33.6		-40.0		-31.9	
1988	-9.9	17.2	-24.2	12.2	-7.7	42.1	-5.4	0.7	-9.7	23.0
1989	80.6		85.2		85.3		48.0		89.8	
1990	77.7		43.1		64.8		42.1		94.9	
1991	82.6		10.6		40.6		197.3		76.4	
1992	-7.6		-9.9		-19.4		-39.5		4.8	
1993	-0.2		-18.0		-12.9		1.2		2.1	
1994	-10.3	13.1	38.2	-0.5	25.7	0.1	-14.8	24.9	-15.5	15.5
1995	0.7		-12.5		-8.6		-12.5		5.7	
1996	13.3		-11.5		-25.0		17.6		19.6	
1997	-2.4		-51.1		226.5		28.3		-15.1	
1998	-9.7		-13.3		-15.4		-35.5		-10.6	
1999	-1.0		96.5		-13.4		-42.4		5.2	
2000	18.9	18.4	-28.8	9.6	31.8	264.4	134.8	111.5	7.0	-11.3
2001	26.0		17.0		30.2		38.4		22.4	
2002	-13.4		-10.7		4.7		-12.1		-20.1	
المتوسط	22.7		3.9		26.5		46.0		33.5	

المصدر: حسبت من جدول (٢)

جدول رقم (٥)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار ١٩٨٥)
ومعدل نموه السنوي ومتوسط معدل نموه السنوي خلال الفترة (١٩٧٢-٢٠٠٢)

(بليون جنيه)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي	متوسط معدل النمو السنوي
١٩٨٤-٧٢	21.5		6.3
١٩٨٥	32.5	-	
1986	35.5	9.1	
1987	37.7	6.4	
1988	39.2	3.9	5.0
1989	40.4	3.0	
1990	41.4	2.6	
1991	48.3	3.6	
1992	50.5	4.5	
1993	51.9	2.8	
1994	53.9	3.9	4.1
1995	56.5	4.7	
1996	59.3	5.0	
1997	62.6	5.5	
1998	67.3	7.5	
1999	71.4	6.1	
2000	75.2	5.4	5.2
2001	77.9	3.6	
2002	80.4	3.2	
المتوسط	40.7	5.8	

المصدر: جمعت وحسبت من :

-International Monetary Fund (Various Issues), "**International Financial Statistics**", IMF, Washington, D.C.

جدول رقم (٦)
مكمش الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم السنوي والمتوسط
خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٢)

السنوات	مكمش الناتج المحلي الإجمالي (١٠٠=١٩٨٥)	معدل التضخم السنوي (%)	متوسط معدل التضخم السنوي
٧٢-١٩٨٤			12.2
1985	100.0	–	
1986	101.6	1.6	
1987	119.9	18.0	
1988	139.1	16.0	13.9
1989	162.4	16.8	
1990	190.5	17.3	
1991	233.0	22.3	
1992	275.6	18.3	
1993	303.1	10.0	
1994	324.4	7.0	12.7
1995	361.2	11.4	
1996	386.9	7.1	
1997	411.1	6.3	
1998	427.3	4.0	
1999	431.0	0.8	
2000	452.3	4.9	3.5
2001	460.6	1.8	
2002	475.0	3.1	

المصدر: جمعت وحسبت من :

International Monetary Fund (Various Issues), "**International Financial Statistics**", IMF, Washington, D.C.